الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم علوم التجارية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في علوم التجارية

شعبة العلوم التجارية

تخصص: مالية و تجارة دولية

الموضوع

دراسة تحليلية للواردات الزراعية في الجزائر من 1999 إلى 2016

من إعداد الطلبة :

- بن صوشة عبد الحميد

- حمودي أحمد

تحت إشراف الأستاذ :

بوعيطة عبد الرزاق

السنة الجامعية 2020/2019

بسم الله الرحمن الرحيم
MRTsoft

شكر وعرفان

الحمد لله المحمود بكل لسان، المعبود في كل زمان، لا يخلوا من علمه مكان، لا يشغله شأن عن شأن، جل عن الأشباه والأنداد، وتنزه عن الصاحبة والأولاد. ونسلم على محمد ـصلى الله عليه و سلمـ عبده ورسوله وخيرته من خلقه، وأمينه على وحيه، وسفيره بينه و بين عباده، أما بعد:

تعجز الكلمات عن الإفادة، والألفاظ عن الإحاطة...، نفتش في قواميس العجم، وفي معاجم العرب عما يفيك حقك، وينزلك منزلتكَ، تكبدت معنا مشقة البحث، وتحملت هفواتنا وعثراتنا، لك منا جميل الشكر أستاذنا الفاضل

بوعيطة عبد الرزاق

فهرس المحتويات

خطة البحث:

فهرس المحتويات	
الإهداء	
التشكرات	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة	أ-ز
الفصل الأول : نظرة حول القطاع الزراعي في الجزائر	**09**
المبحث الأول : مقومات القطاع الزراعي في الجزائر.	**09**
المطلب الأول: الموارد الطبيعية	**09**
المطلب الثاني : الموارد البشرية	**14**
المطلب الثالث : مستلزمات الإنتاج الزراعي	**15**
المبحث الثاني : الأهمية الإقتصادية للقطاع الزراعي في الجزائر.	**17**
المطلب الأول : مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج الوطني	**17**
المطلب الثاني: مساهمة القطاع الزراعي في توفير مناصب الشغل	**19**
المطلب الثالث: مساهمة القطاع الزراعي في تغطية الإحتياجات الغذائية	**21**
المطلب الرابع: مساهمة القطاع الزراعي في الجزائر	**23**
المبحث الثالث : السياسات المنتهجة لترقية القطاع الزراعي في الجزائر.	**26**
المطلب الأول: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية(2000-2005)	**26**
المطلب الثاني : سياسة التجديد الريفي والفلاحي	**29**
خلاصة الفصل الأول	**34**
الفصل الثاني : الفجوة الغذائية .	
المبحث الأول : ماهية الفجوة الغذائية	**38**
المطلب الأول : مفهوم و أنواع الفجوة الغذائية و الأمن الغذائي	**38**
الفرع الأول :مفهوم الفجوة الغذائية	**38**

الفرع الثاني :تعريف الامن الغذائي	**39**
الفرع الثالث :أنواع الفجوة الغذائية	**40**
المطلب الثاني : أسباب تواجد الفجوة الغذائية في الدول النامية	**41**
الفرع الاول :الاسباب التقليدية	**41**
الفرع الثاني :الأسباب الحديثة	**43**
المطلب الثالث : آثار الفجوة الغذائية	**49**
الفرع الأول :الآثار السياسية للفجوة الغذائية	**49**
الفرع الثاني :الآثار الاقتصادية للفجوة الغذائية	**51**
الفرع الثالث :الآثار الاجتماعية للفجوة الغذائية	**52**
المبحث الثاني : واقع إنتاج الحبوب في ظل السياسات الزراعية في الجزائر .	**54**
المطلب الأول : تطور المساحة و الإنتاج و الإنتاجية للحبوب	**54**
الفرع الأول :تطور المساحة الزراعية	**54**
الفرع الثاني :تطور الإنتاج	**56**
الفرع الثالث :تطور الإنتاجية	**57**
المطلب الثاني : السياسات الزراعية مضامينها و أهدافها	**58**
الفرع الاول ::ماهية السياسة الز راعية و لأنواعها	**58**
الفرع الثاني :مضامين السياسات الزراعية و أهدافها	**60**
المطلب الثالث : مشاكل و معوقات الزراعة في الجزائر	**65**
الفرع الاول :مشاكل و معوقات تتعلق بالموارد الأرضية و الطبيعية	**65**
الفرع الثاني :مشاكل و معوقات تكنولوجية	**67**
الفرع الثالث :مشاكل و معوقات متعلقة بالموارد البشرية و المادية و التنظيمية:	**67**
المبحث الثالث : واقع الفجوة الغذائية في الجزائر .	**70**
المطلب الأول : تطور الفجوة الغذائية الإجمالية و معدل الإكتفاء الذاتي في الجزائر	**70**
الفرع الأول :الفجوة الغذائية الإجمالية في الجزائر	**70**
الفرع الثاني :معدل الإكتفاء الذاتي:	**73**
المطلب الثاني : محددات الفجوة الغذائية في الجزائر	**74**
المطلب الثالث : إستراتيجيات الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي و لتحديتها	**77**

الفرع الثاني :تحديات إستراتيجيات الأمن الغذائي في الجزائر	77
الفرع الأول:إستراتيجيات الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي	79
خلاصة الفصل الثاني	81
الفصل الثالث : دراسة حالة الصادرات و الواردات في الجزائر .	
• الصادرات والواردات الزراعية في الجزائر من 1999إلى2017	84
• تطور عدد السكان فالجزائر من 1999الى 2017	88
• معدل نمو الصادرات والواردات الزراعية فالجزائر	89
الميزان التجاري الزراعي من 1999الى 2017	91
• أهم الواردات الزراعية فالجزائر من 1999الى2016	93
تطور المساحة الفلاحية بالجزائر	96
تطور الإنتاج الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2000_2016)	97
• حجم التجارة البينية الزراعية الجزائر مع الدول العربية من1999إلى 2016	100
خلاصة الفصل الثالث	102
الخاتمة	105
قائمة المراجع	108

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور المساحة المزروعة وتوزيع إستخدام الأراضي خلال الفترة (2009-2015)	12
02	**تطور مستلزمات الإنتاج الزراعي خلال الفترة (2006-2015)**	15
03	**مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفنرة (2006-2015)**	18
04	**تطور القوى العاملة الزراعية خلال الفترة (2006-2015)**	20
05	**تطور مساهمة الإنتاج الزراعي في تغطية الطلب الوطني على الغذاء خلال الفترة(2006ــ2015)**	22
06	**الأهمية النسبية للتجارة الخارجية الزراعية بين سنتي2009– 2015**	24
07	**تطور مساحة المخصصة لزراعة الحبوب في الجزائر خلال الفترة2008 – 2015**	55
08	**تطور إنتاج الحبوب في الجزائر خلال الفترة2009 – 2016**	56
09	**تطور إنتاجية الحبوب في الجزائر للفترة 2015 2008 الوحدة :كجم/هكتار**	57
10	**حجم الصادرات والواردات الزراعية في الجزائر**	84
11	تطور عدد السكان في الجزائر من 1999الى 2017	88
12	معدل نمو الصادرات والواردات فالجزائر	90
13	الميزان التجاري الزراعي للجزائر	91
14	أهم الواردات الزراعية في الجزائر	93

15	أهم الصادرات الزراعية في الجزائر	**94**
16	تطور الإنتاج الفلاحي النباتي في الجزائر (2000_2016)	**98**
17	حجم التجارة البينية الزراعية الجزائرية مع الدول العربية	**100**

قائمة الأشكال

رقم الأشكال	عنوان الأشكال	الصفحة
01	تطور حجم الصادرات و الواردات الزراعية في الجزائر	87
02	تطور معدل نمو الصادرات و الواردات الزراعية في الجزائر	92

مقدّمـــة

مقدمة:

تحتل الزراعة مكانة بالغة الأهمية في اقتصاديات الدول النامية، فهي تعتبر بالنسبة لمعظم هذه الدول الممول الأول للناتج القومي المحلي، وبالتالي فهي المورد الرئيسي للدخل كما أنها المصدر الرئيسي للعمالة؛ وعليه فان المحافظة على قطاع الزراعة في الدول النامية وعلى الموارد الأساسية لمكوناته، تعتبر أمرا ضروريا، خصوصا إذا علمنا أن الدول المتقدمة تسعى باستمرار لمحاربتها ومنافستها في مجال التجارة الخارجية والأسعار؛ سواء كان ذلك بطرق انفرادية أو ضمن أطر رسمية كمنظمة التجارة العالمية وما إلى ذلك من تنظيمات وتجمعات عديدة سواء كانت جهوية، إقليمية أو دولية.

ونظرا للكثير من الخصائص والسمات غير المواتية التي تميز القطاع الزراعي في الدول النامية، فقد أصبح يعيش وضعا متخلفا، مما ترتب عنه نشوء أزمة غذائية في معظم تلك الدول، والتي ازدادت اتساعا بمرور الزمن نتيجة لتضاعف عدد السكان، بحيث أصبحت مشكلة الغذاء هي المشكلة الرئيسية التي تواجه معظم الدول النامية والعربية ومن بينها الجزائر.

ولهذا فقد أصبحت قضية الأمن الغذائي بأبعادها الاقتصادية والفنية والاجتماعية والسياسية، من القضايا التي تلقى اهتماما واسعا على كافة المستويات؛ وفي ظل المتغيرات والمستجدات الإقليمية والعالمية، تصدرت هذه القضية دائرة اهتمامات الجهات المعنية، وشغلت بال المواطنين لأنها تمسهم بصورة مباشرة. ويعتبر موضوع الأمن الغذائي من الموضوعات الحساسة التي تواجه الزراعة الجزائرية، وذلك لما له من أبعاد اقتصادية وسياسية وبيئية واجتماعية. وهو يرتبط ارتباطا وثيقا بالقطاع الزراعي وما يحيط به من عوامل داخلية وخارجية تؤثر بطريقة مباشرة على أدائه في إنتاج السلع الغذائية وزيادة المداخيل. ولذلك فقد أصبحت قضية الأمن الغذائي تحظى باهتمام متزايد؛ حيث بذلت خلال العقدين الماضيين جهودا متصلة من قبل الدولة وأجهزة التنمية من أجل التصدي لهذه

الاشكالية : هل الزراعة الجزائرية قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي النسبي في المواد ذات الاستهلاك الواسع بما يضمن لها استقلالا اقتصاديا ؟

الأسئلة الفرعية :

1- هل معدل انتاج بعض المحاصيل (نباتية وحيوانية) يحقق مستوى من الأمن الغذائي للسكان ، ويضمن استقلالية اقتصادية للدولة.

2- هل السياسة الزراعية المتبعة تراعي تحقيق التنمية الزراعية المستدامة ، وذلك من حيث ابعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ؟ بما يجنب الدولة تبعية اقتصادية ، حاضرا ومستقبلا.

فرضيات البحث:

وتماشيا مع تساؤل الدراسة ، فإن الفروض تكون كالأتي:

الفرضية الأولى: بناءا على الخصائص الموردية التي تتمتع بها، يمكن لزراعة الجزائرية تحقيق اكتفاء ذاتي نسبي

الفرضية الثانية: إن إنتاج محاصيل أساسية قادر على تحقيق مستوى من الأمن الغذائي للسكان، و ضمان استقلالية اقتصادية للدولة

الهدف من الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في إبراز وضع الواردات الزراعية في ظل مقاربة ما تتمتع به الجزائر من وفرات إقتصادية وموارد طبيعية وإمكانية النهوض بها، وتسليط الضوء على خصوصيات التنمية الزراعية في الجزائر ومحاولة بحث و تحليل أثار الإصلاحات الزراعية التي شملت قطاع الزراعة في الجزائر .

وكان الهدف من هذه الدراسة تشخيص وضعية الإنتاج الزراعي في مجال الغذاء لفترة زمنية معينة، و مدى قدرته على تحقيق الأمن الغذائي، و ثم مدى إمكانية الخروج من الحلقة المفرغة للتبعية الغذائية التي تؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية .

المنهج المتبع:

لتحقيق الأهداف العلمية والعملية السالفة الذكر، سوف تعتمد الدراسة على البيانات والمعطيات التي يتم جمعها من المراجع العلمية المتنوعة سواء منها الكتب أو المجلات والدوريات أو البحوث والدراسات التطبيقية الى جانب ما يمدنا به الواقع الاقتصادي من حقائق ومن أجل ذلك يتم الاعتماد على المنهج الوصفي والذي يعتمد على متغيرات الدراسة ، أما المنهج التحليلي الذي يقوم بتحليل البيانات المتحصل عليها في متغيرات الدراسة ، كما تعتمد على المنهج التاريخي في تطور الظاهرة عبر مراحل تاريخية محددة لتفادي الوقوع في مصيدة التبعية الغذائية، والمحافظة على حد مقبول من الاكتفاء الذاتي كما يتم الاعتماد على بعض الأساليب الاحصائية الضرورية كاستعمال جداول بيانية واحتساب نسب مئوية وحجم الفجوة الغذائية وما الا ذلك، وذلك من أجل تقديم صورة معبرة عن حقيقة الانتاج الزراعي الغذائي في الجزائر خلال الفترة الزمنية المحددة.

الدراسات السابقة :

تكتسي الدراسات السابقة بالنسبة لأي بحث علمي أهمية كبيرة لأنها تعد بمثابة المرجعية العلمية التي يستند إليها البحث الحالي في تحديد مسارات إنطلاقه و توضيح الجوانب التي يعالجها ضمن سياق ما سبقه من بحوث و دراسات، و ذلك عملا بالحقيقة المعروفة و القائلة بأن المعرفة العلمية هي معرفة تراكمية، و سوف يتم التطرق لعينة من هذه الدراسات

تقسيمات الدراسة: من خلال بحثنا هذا تحصلنا على ثلاثة فصول وكل فصل يحتوي على مايلي:

الفصل الأول: نظرة حول القطاع الزراعي في الجزائر

المبحث الأول: مقومات القطاع الزراعي في الجزائر

المبحث الثاني: الأهمية الإقتصادية للقطاع الزراعي في الجزائر

المبحث الثالث: السياسات المنتهجة لترقية القطاع الزراعي في الجزائر

أما بالنسبة للفصل الثاني يتكون من الفجوة الغذائية ويحتوي على ثلاثة مباحث منها:

المبحث الأول: ماهية الفجوة الغذائية

المبحث الثاني: واقع إنتاج الحبوب في ظل السياسات الزراعية في الجزائر

المبحث الثالث: واقع الفجوة الغذائية في الجزائر

أما بالنسبة للفصل الثالث فيحتوي على دراسة حالة الصادرات والواردات في الجزائر

-الصادرات والواردات الزراعية في الجزائر من 1999إلى2017

-تطور عدد السكان فالجزائر من 1999إلى2017

-معدل نمو الصادرات والواردات الزراعية فالجزائر

-أهم الواردات الزراعية فالجزائر من 1999إلى2016

-حجم التجارة البيئية الزراعية فالجزائر مع الدول العربية من 1999إلى2016

الفصل الأول

نظرة حول القطاع الزراعي في الجزائر.

تمهيد :

تعد مسألة التنمية الإقتصادية والمحافظة على النمو الإقتصادي، الشغل الشاغل للدول والهيآت، ذلك لأن تحقيق التنمية الإقتصادية هي الهدف الرئيسي الذي تسعى إليه معظم الدول وهو المقياس الأهم في تصنيف تلك الدول.

لقد أدركت جميع دول العالم أهمية القطاع الزراعي كقطاع تنموي بديل لباقي القطاعات وعلى رأسها قطاع المحروقات خصوصا الدول النامية، على إعتبار أن زيادة الإنتاج لمواكبة متطلبات المجتمع وإنتظام إنسياب المحاصيل الزراعية أمر ضروري لتحقيق التنمية الإقتصادية، وفي الجزائر يعد القطاع الزراعي ركيزة اساسية لبناء الاقتصاد الوطني، إلا أنه لم يحظى بإهتمام كيسر من قبل المختصين، لا سيما فيما يخص المخصصات الإستثمارية والتمويلية المتاحة له، لذلك فإن الإشكالية الرئيسية التي يعالجها هذا البحث هي :

ما مدى مساهمة القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية في الجزائري في الفترة من 1999 الى 2019 ؟

وللإجابة على إشكالية البحث يمكن تقسيم هذا البحث إلى العناصر التالية :

- **المبحث الأول : مقومات القطاع الزراعي في الجزائر**
- **المبحث الثاني: الأهمية الإقتصادية للقطاع الزراعي في الجزائر**
- **المبحث الثالث : السياسات المنتهجة لترقية القطاع الزراعي في الجزائر**

المبحث الأول: مقومات الإقطاع الزراعي في الجزائر

يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الإستراتيجية في التنمية الإقتصادية في الجزائر، لما يتوفر عليه من مقومات طبيعية وبشرية تأهله لرفع عجلة النمو وتوفير المنتجات الغذائية وهذه المقومات تتمثل فيما يلي :

المطلب الأول: الموارد الطبيعية

تتمثل هذه الموارد في الأراضي الزراعية والموارد المائية وهو ما تتطرق إليه فيما يلي :

1-1 الأراضي الزراعية :

تعتبر الأراضي الزراعية أهم عامل يؤثر على إمكانيات التنمية الزراعية في أي بلد، وتشكل القاعدة الأساسية للإنتاج الزراعي، فتوفرها في أي دولة يعتبر ثروة إستراتيجية لا بد من العمل على حمايتها والمحافظة عليها وتنميتها بالوسائل المتاحة، وتمثل الأراضي الزراعية في الجزائر ما بين 18.َ19 بالمئة من إجمالي المساحة الكلي المقدرة بـــ 10،238174 ألف هكتار وهو ما يبينه الجدول الموالي :

جدول 01 : تطور المساحة المزروعة وتوزيع إستخدام الأراضي خلال الفترة (2009-2015)

الوحدة : ألف هكتار

البيان			2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المساحة الصالحة للزراعة	مساحة المحاصيل المستديمة	المطرية	493.58	482.30	488.28	483.80	510.09	509.10	**545.61**
		المروية	436.88	451.24	455.82	465.28	455.11	486.46	**480.17**
	مساحة المحاصيل الموسمية	المطرية	3621.93	3691.80	3723.70	4353.66	3818.84	3743.15	**3664.96**
		المروية	447.46	533.98	531.18	577.63	634.38	660.79	**703.63**
	المساحة المتروكة غير المزروعة		3423.50	3275.71	3246.51	3152.33	3043.45	3065.54	**3093.66**
	مجموع المساحة		8423.34	8435.03	8445.49	9032.7	8461.87	8465.04	**8488.03**

	الصالحة للزراعة						
	نسبة المساحة الصالحة للزراعة الى المساحة الكلية	3.53%	3.54%	3.54%	3.79%	3.55%	3.56%	**3.57%**
مساحة الغابات		4227.7	4254.8	4255.84	4268.11	4273.67	4232.65	**4220.31**
مساحة المراعي		32955.88	32938.30	32942.08	32943.69	32969.44	32965.97	**32968.51**
مجموع الأراضي الزراعية		45606.92	45628.13	45643.41	46244.5	45704.98	45663.66	**45676.85**
نسبة الأراضي الزراعية إلى المساحة الكلية		%19.14	%19.15	%19.16	%19.41	%19.18	%19.17	**%19.17**

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الاحصائيات السنوية للمنظمة العربية للتنمية الراعية

من بيانات الجدول رقم(1) نلاحظ أن مجموع مساحة الأراضي الزراعية والتي تتكون من الأراضي الصالحة للزراعة الغابات الأراضي، عرفت تطورا طفيفا خلال الفترة 2009-2015 حيث إنتقلت مساحتها من 45606.92 ألف هكتار سنة 2009 إلى 45704.98 ألف هكتار سنة 2013 أي زيادة سنوية بنسبة تقدر بـــ 0.21% لتتراجع سنة 2015 إلى 45676.85 ألف هكتار،أما نسبة المساحة الزراعية إلى المساحة الكلية في الجزائر فتبقى ثابتة وفي حدود 19%

وقد مثلت المساحة المتروكة (غير المزروعة) سنة 2015 حوالي 36.44 % من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة، في حين نجد مساحة المحاصيل الموسمية تمثل حوالي 51.46% من المساحة الصالحة للزراعة .

2-1 الموارد المائية:

تمثل المياه أهم عنصر للحياة كما أنها تعتبر من العناصر الأساسية التي تتحكم في الإنتاج الزراعي وتكثيف الزراعة، وأن تطور هذا القطاع وتنميته مرهون بحجم الموارد المائية المعبئة له، التي تستغل في الري الزراعي وتوسيع المساحة المسقية، وفي هذا المجال تمتلك الجزائر موارد مائية معتبرة يمكن تقسيمها بحسب مصادرها إلى ثلاثة موارد رئيسية هي:

1-2-1 الموارد المطرية :

حيث يتراوح المتوسط بسقوط الأمطارما بين 95و100 مليار متر مكعب، يتغير توزيعها جغرافيا بين المناطق الساحلية ومناطق شمال الصحراء، أما الجنوب الجزائري والذي يمثل حوالي 85 بالمئة من المساحة الإجمالية، فهو يدخل ضمن المناطق شبه الجافة والجافة مما يجعل متوسط تساقط الأمطار يقل عن 100ملم في السنة.

1-2-2 الموارد السطحية :

تتمثل مصادر المياه السطحية في السدود والأنهار والأحواض، وتقدر الموارد المائية السطحية بين 9.8 مليارمترمكعب في السنة و13.5مليار مترمكعب في السنة، حيث أنها موزعة جغرافيا من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق الى الغرب، حيث تحتوي الأحواض المتوسطية في الشمال على 11.1 مليارمتر مكعب وأحواض الهضاب العليا على 0.7 مليارمترمكعب، أما الأحواض الصحراوية فتحتوي على 0.6 مليارمترمكعب، كما تعتبر السدود المصدر الثاني للمياه في الجزائر بعد المياه الجوفية، حيث يبلغ عدد السدود المستغلة من طرف الوكالة الوطنية للسدود حاليا 66 سد بطاقة إستيعابية تقدربـــ 7.5مليارمتر مكعب .

1-2-3 الموارد الجوفية :

تشيرالتقديرات العلمية إلى وجود 147 طبقة مائية وحوالي 60000 بئرصغير، 90000 ينبوع و 23000 بئرعميق،وقدرت كمية المياه الجوفية الممكن إستغلالها بحوالي 7مليارمترمكعب في السنة، وهي موزعة بين الشمال (2مليارمترمكعب في السنة) والجنوب (5مليارمترمكعب في السنة) بالنسبة للشمال مستغلة بنسبة 90 بالمئة (1.8مليارمترمكعب في السنة) وتتجدد سنويا عن طريق ما يتسرب من مياه الأمطارفي طبقات الأرض، أما في الصحراء فتتوفر المياه الجوفية بكميات معتبرة جدا، ويعتبر تتجددها ضعيف أوغيرممكن في أغلب المناطق.

المطلب الثاني: الموارد البشرية :

يبلغ متوسط القوى العاملة الزراعية 2.279 مليون نسمة خلال الفترة(2006-2013)وتراوحت القوى العاملة في القطاع الزراعي بين 1.609 مليون عامل و2.582 مليون عامل خلال عامي 2006-2013 على التوالي، حيث شهدت إرتفاعا منتظما من سنة إلى أخرى وقدرت الزيادة بـــ 973 ألف عامل اي بنسبة 60.50 بالمئة أما خلال سنتي 2014-2015 فقد بلغت القوى العاملة في القطاع الزراعي 2.505 مليون عامل

و4.959 مليون عامل وهي تمثل نسبتي 22.26 بالمئة و41.57 بالمئة من إجمالي القوى العاملة خلال نفس السنتين .

المطلب الثالث :مستلزمات الإنتاج الزراعي :

تستلزم عملية الإنتاج الزراعي توفر العتاد اللازم والأسمدة اللازمة، وهو ما يوضحه الجدول رقم(2) التالي :

الجدول رقم (2) : تطور مستلزمات الإنتاج الزراعي خلال الفترة (2006-2015)

الوحدة : العدد بالوحدة، الإنتاج بألف طن صافي

البيان	2010/2006	2011	2012	2013	2014	2015
عدد الجرارات	104713	100847	102055	103635	105789	108551
عدد الحاصدات	12724	9443	9521	9619	9713	9785
إنتاج الأسمدة الآزوتية	933.00	900.00	900.00	900.00	900.00	900.00
إنتاج الأسمدة الفوسفاتية	800.00	800.00	800.00	800.00	800.00	900.00

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، الخرطوم،(المجلد رقم 34، 2014) ص 121-123.

يلاحظ من الجدول أعلاه إرتفاع عدد الجرارات الزراعية 100847 جرار سنة 2011 الى 105879 جرار سنة 2014 أي بنسبة زيادة تقدر 9،4 بالمئة كما بلغ عدد الحاصدات الزراعية سنة 2014 حوالي 9713 حاصدة، وهذا راجع إلى وجود تمويل زراعي على شكل عيني، كما بلغ إنتاج الأسمدة الآزوتية 900000 طن وإنتاج الأسمدة الفوسفاتية 800000 طن.

المبحث الثاني : الأهمية الاقتصادية للقطاع الزراعي في الجزائر

يعتبر القطاع الزراعي القطاع الرئيسي المنتج للسلع الغذائية الأساسية، بهدف إشباع الحاجيات المتزايدة للسكان وفق التزايد غير المحدود لعددهم، ويحتل القطاع الزراعي الصدارة من حيث الأهمية بين مختلف القطاعات الأخرى لدى مختلف دول العالم وخاصة المتقدمة منها، وفي الجزائر تظهر الأهمية الكبيرة لهذا القطاع في الإقتصاد الوطني من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وفي توفير مناصب العمل لنسبة كبيرة من السكان، وكذا مساهمته في توفير المواد الغذائية الضرورية، وكذا مساهمته في التجارة الخارجية .

المطلب الأول: مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج الوطني

تختلف نسبة مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج الوطني من دولة إلى أخرى حسب طبيعة إقتصاد كل دولة والأهمية التي توليها لهذا القطاع ومدى تطوره، وفي الجزائر يحتل القطاع الزراعي أهمية من حيث مساهمته في تكوين الدخل الوطني، وفي الرفع من متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل، والذي يعتبر من أهم المؤشرات التي توضح النمو الإقتصادي للبلاد، والجدول رقم (3) يوضح تطور مساهمة الناتج الزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الجزائري خلال الفترة من 2006-2015

الجدول رقم (3) : مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2006-2015)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي(مليون دولار امريكي)	الناتج الزراعي الاجمالي(مليون دولار امريكي)	نسبة الناتج الزراعي الى الناتج المحلي الاجمالي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالدولار	نصيب الفرد من الناتج الزراعي الاجمالي بالدولار
2006	117288.00	8812.00	%7.51	3477.99	261.31
2007	134143.00	10105.00	%7.53	3899.51	293.75
2008	171756.00	11195.00	%6.51	4892.82	321.7
2009	137746.70	12820.26	%9.29	3924.41	365.25
2010	161734.40	13644.41	%8.43	4535.29	382.61
2011	198769.10	16110.62	%8.10	5458.55	422.43
2012	207821.72	18334.02	%8.82	5542.65	488.97
2013	209415.56	20573.39	%9.82	5468.20	537.21
2014	213343.24	21966.60	%10.29	5401.09	556.12
2015	166894.00	19718.00	%11.81	4176.21	493.41

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتا ب السنوي للاحصاءات الزراعية، الخرطوم، (المجلد رقم 32،2012)(المجلد رقم 33،2013) (المجلد رقم 34،2014)(المجلد رقم 36،2016) ص10 ص.11

تشير بيانات الجدول رقم(3) أن مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط للفترة 2014/2006 تمثل نحو 8.47 بالمئة،وبالرغم من الإصلاحات التي تمت على مستوى القطاع الزراعي إلى أن نسبة مساهمة الإنتاج الفلاحي في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي منخفضة نسبيا محققة أقل من نسبة سنة 2008 ب6.5 بالمئة، ويرجع هذا الإنخفاض الحاصل في مساهمة الإنتاج الفلاحي إلى النمو السريع الذي عرفته القطاعات غيرا لزراعية الأخرى خاصة قطاع المحروقات الذي يساهم بنسبة كبيرة في الناتج الإجمالي، وفي المقابل عدم مواكبة تطور الانتاج الزراعي للتطور الحاصل في القطاعات الأخرى، وبداية من سنة 2012 بدأت ترتفع بنسبة قليلة لتصل سنة 2014 إلى 10.29 بالمئة، أما في سنة 2015 فبالرغم من تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 21.77 بالمئة إلا أن الناتج الزراعي الإجمالي عرف نوع من التحسن مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي يمثل نسبة 11.81 بالمئة من هذا الأخير.

كما أن نلاحظ من الجدول رقم (3) أن متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي سجل إرتفاعا من سنة إلى أخرى، حيث إنتقل فيها من 261.31 دولار سنة 2006 إلى 556.12 دولار سنة 2014 أي بنسبة زيادة تقدر بـــ 112.82 بالمئة، وترجع هذه الزيادة الى ارتفاع كمية الانتاج الزراعي من جهة، ومن جهة ثانية إرتفاع أسعار المنتجات الزراعية نتيجة تحرير الأسعار وتطبيق الإصلاحات الإقتصادية، ليتراجع سنة 2015 إلى 493.41 دولار ورغم هذا يبقى نصيب الفرد من الناتج الزراعي ضعيفا مقارنة بالدول المتقدمة.

المطلب الثاني : مساهمة القطاع الزراعي في توفير مناصب الشغل

للقطاع الفلاحي دورا كبيرا في توفير مناصب العمل والتقليص من البطالة خاصة في المناطق الريفية التي تمثل نسبة السكان بها حوالي 36 بالمئة من مجموع السكان في سنة 2013، ولإعطاء صورة عن مساهمة القطاع الفلاحي في توفير مناصب الشغل

وتطورها نقوم بدراسة وتحليل الجدول رقم(4) الذي يبين تطور القوى العاملة الزراعية خلال الفترة 2006-2015

الجدول رقم(4) تطور القوى العاملة الزراعية خلال الفترة (2006-2015)

الوحدة: ألف نسمة

البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
إجمالي عدد السكان	33722.97	34400.00	348800.00	35100.00	35666.31	36717.00	37495.00	38297.00	39500.00	**39963.00**
القوى العاملة الكلية	9370.95	9968.91	10315.00	10544.00	10544.00	10662.00	11423.00	11964.00	11453.00	**11931.00**
القوى العاملة الزراعية	1609.63	2220.12	2244.06	2358.34	2358.34	2442.60	2476.50	2528.90	2550.60	**4959.80**
نسبة القوى العاملة الكلية	%17.17	%22.27	%21.75	%22.36	%22.36	%22.90	%21.67	%21.13	%22.27	**%41.57**

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية، الخرطوم،(المجلد رقم 32،2012)(المجلد رقم 33 2013) (المجلد رقم 34،2014)(المجلد رقم 36،2016)، ص 9ص -10.

نلاحظ من الجدول رقم (4)إرتفاع القوى العاملة الزراعية خلال الفترة المدروسة (2006ــ2015) من160963 نسمة إلى 495980 نسمة أي بنسبة زيادة قدرت بـــ208.13بالمئة،بينما لم تتجاوز نسبة القوى العاملة الزراعية الى القوى العاملة الكلية حدود 22بالمئة،ويعود هذا الإنخفاض في القوى العاملة الزراعية إلى الفوارق الموجودة في مستوى المداخيل لدى القطاعات الأخرى،وكذلك عدم توفر الإمكانيات المادية للفلاح مما ساعد على الهجرة الريفية نحو المدن.

المطلب الثالث: مساهمة القطاع الزراعي في تغطية الإحتياجات الغذائية

يلعب القطاع الزراعي دورا هاما في تلبية الإحتياجات الغذائية للسكان وتحسين مستوياتهم المعيشية من خلال إنتاجه العديد من الأصناف والأنواع الغذائية النباتية والحيوانية التي يحتاجها الإنسان، كما ان للقطاع الزراعي دورا في تنمية الصناعات المحلية ذات الإرتباط المباشر وغير المباشر بالقطاع الزراعي، والجدول رقم(6)يلخص تطورنسبة مساهمة الإنتاج الزراعي المحلي في تغطية الطلب الوطني على أهم المنتوجات الغذائية.

جدول رقم(5): تطور مساهمة الإنتاج الزراعي في تغطية الطلب الوطني على الغذاء خلال الفترة(2006ـــ2015)

الوحدة: ألف طن

المواد	الانتاج						الطلب						نسبة الاكتفاء الذاتي%					
	2010/2006	2011	2012	2013	2014	2015	2010/2006	2011	2012	2013	2014	2015	2010/2006	2011	2012	2013	2014	2015
حبوب	3826.88	3727.15	5137.15	4912.23	3435.23	3760.95	11650.54	14758.9	15041.35	12405.8	15865.74	17582.07	32.84	25.25	34.15	39.6	21.65	21.39
بقول جافة	54.19	78.82	84.49	95.83	93.7	87.39	238.48	326.64	260.8	281.7	285.82	4692.49	22.72	24.13	32.3	34	32.78	27.69
بطاطس	2359.05	3862.19	4219.48	4928.03	4673.52	4539.58	2480.59	3967.44	4375.8	5002.2	4796.46	315.64	95.1	97.34	96.4	98.5	97.43	96.74
لحوم	423.9	597.74	606.27	660.6	715.82	769	486.66	643.73	678.3	709.7	794.21	836.2	87.1	92.85	89.4	93.1	90.13	91.96
بيض	195.33	229.1	266.33	299.35	303.03	335	195.85	229.56	266.6	299.5	303.03	335.23	99.73	99.97	99.9	99.9	100	99.93

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية ،(المجلد رقم 34-2014)(المجلد رقم 35-2015)(المجلد رقم 36-2016) ص ص 292-293.

من خلال الجدول رقم(6) يمكن القول أن نسبة مساهمة الإنتاج الزراعي في تغطية الطلب على الغذاء بالنسبة للمواد الغذائية الأساسية منخفضة جدا،وقد مس هذا الإنخفاض بدرجة أكبر المواد الأكثر أهمية في الحصة الغذائية السائدة كالحبوب(25.25 بالمئة) والبقول الجافة (24.13 بالمئة) وهذا سنة 2011، ثم سرعان ما تحسنت هذه النسبة لهذه المواد سنة 2013 بفعل تحسن الإنتاج لهذه المواد خلال سنتي 2012و2013 لتعرف تراجعا سنتي 2014و2015 على التوالي إلى 21.65 بالمئة و21.39 بالمئة بفعل تراجع الإنتاج خلال الموسم 2014 بنسبة 30.6 بالمئة وإرتفاع الطلب المحلي سنة 2015 بنسبة 10.81 بالمئة .

كما نلاحظ من الجدول(6) تحقيق الإكتفاء الذاتي لمنتوج البيض تقريبا بنسبة مئة بالمئة بالدرجة الأولى والبطاطس بنسبة 98.5 بالمئة بالدرجة الثانية بسبب توجه وزارة الفلاحة والتنمية الريفية لدعم شعبة البطاطس بـــ 1.8 دينار للكيلو غرام الواحد،وتكفلها

بمصاريف النقل والتأمين والتخزين، الأمر الذي شجع الفلاحين في الإقبال على المزيد من الإنتاج .

أما اللحوم فإن نسبة الإكتفاء الذاتي بها عالية جدا، وقد سجلت نسبة 87.10 بالمئة خلال الفترة 2006-2010 لترتفع إلى 93.1 بالمئة سنة 2013 لتتراجع سنة 2015 إلى 91.96 بالمئة بسبب زيادة الطلب على اللحوم خلال هذه السنة بنسبة 5.28 بالمئة غير أن هذه النسبة العالية للإكتفاء الذاتي ليست نتيجة وفرت الإنتاج الوطني، بل كنتيجة لنقص الطلب المحلي بفعل الأسعار المرتفعة وضعف القدرة الشرائية.

المطلب الرابع :مساهمة القطاع الزراعي في التجارة الخارجية

يمكن قياس مساهمة القطاع الزراعي في التجارة الخارجية من خلال عدد من المؤشرات، من أهمها معدلات نمو الصادرات والواردات الزراعية، نسبة تغطية الواردات الزراعية بالصادرات الزراعية ومساهمة كل من الواردات الزراعية إلى الواردات الكلية بالإضافة إلى نسبة الصادرات الزراعية إلى الصادرات المالية وأخيرا مساهمة التجارة الزراعية في التجارة الخارجية الكلية.

جدول رقم(6): الأهمية النسبية للتجارة الخارجية الزراعية بين سنتي2009-2015

الوحدة: مليون دولار

المؤشر	2009	2015	نسبة النمو
الصادرات الزراعية	208.51	795.54	**%281.53**
الواردات الزراعية	7252.07	11790.68	**%62.58**
رصيد الميزان التجاري الزراعي	7043.56	10995.14	**%56.10-**
حجم التجارة الزراعية	7460.58	12586.22	**%68.70**
الصادرات الكلية	45189.34	37951.39	**%16.01-**
الواردات الكلية	39297.54	51733.01	**%31.64**
حجم التجارة الخارجية الكلية	84486.88	89684.4	**%6.15**
نسبة الصادرات الزراعية إلى الصادرات	%0.53	%2.09	
نسبة الواردات الزراعية إلى الواردات	%18.45	%22.79	
معدل تغطية التجارة الخارجية الزراعية	%2.87	%6.74	
نسبة التجارة الزراعية إلى التجارة الكلية	%8.83	%14.03	

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية، الخرطوم، (المجلد رقم 30،2010) ص 131، ص 212.

تشير النتائج الموضحة في الجدول رقم(7) إلى أن الصادرات الزراعية بلغت نحو 208.51 مليون دولارعام 2009 لترتفع إلى 795.54 مليون دولار سنة 2015 وذلك

بمعدل نمو 62.58 بالمئة، وعلى ذلك زاد العجز في الميزان التجاري الزراعي من 7.4 مليار دولار سنة 2009 إلى 10.99 مليار دولار سنة 2015 وذلك بنسبة زيادة في العجز تقدر بـــ 56.10 بالمئة في حين لم يتجاوز معدل تغطية التجارة الخارجية الزراعية حدود 7 بالمئة، إرتفعت الأهمية النسبية للصادرات الزراعية إلى الصادرات الكلية من 0.53 بالمئة سنة 2009 إلى 2.9 بالمئة سنة 2015، كلما زادت الأهمية النسبية للواردات الزراعية إلى الواردات الكلية من 18.45 بالمئة سنة 2009 إلى 22.79 بالمئة سنة 2015، وقد بلغت قسمة إجمالي التجارة الزراعية حوالي 7.4 مليار دولار سنة 2009 وإرتفعت إلى 12.58 بالمئة مليار دولار سنة 2015، كلما إرتفعت أهميتها النسبية إلى التجارة الخارجية الكلية من 8.83 بالمئة سنة 2009 إلى 14.3 بالمئة سنة 2015.

المبحث الثالث: السياسات المنتهجة لترقية القطاع الزراعي في الجزائر

قصد النهوض بالقطاع الفلاحي إعتمدت الدولة عدة سياسات تهدف إلى تطوير الفلاحة وجعلها قاعدة متينة في الإقتصاد الوطني وسنحاول في هذا المحور التطرق إلى مختلف السياسات الزراعية المنتهجة منذ سنة 2000 إلى غاية 2015.

المطلب الاول :المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (2000-2005)

يعتبر الوطني للتنمية الفلاحية بداية جديدة لسياسة فلاحية تعتمد على الخواص والدعم بالأموال مع ترك حرية النشاط الفلاحي والتسيير، وهو بذلك قد انهى مرحلة طويلة من السياسات الاشتراكية ووضع اول خطوة موجهة للقطاع الفلاحي في ظل سياسة ليبيرالية تشمل مستثمرات خاصة ووحدات انتاجية.

1-1 أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية :

لقد جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لسد كل الثغرات السابقة في القطاع الفلاحي، حيث تضمن مجموعة من التوجيهات الأساسية تتمثل في : التحسين المستديم لمستوى الأمن الغذائي للبلاد بغية تمكين السكان من إقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا وكذا الإستعمال العقلاني والمستديم للموارد الطبيعية وترقية المنتجات ذات الإمتيازات بهدف تصدريها، بالإضافة إلى حماية التشغيل وزيادة قدرات القطاع الفلاحي بتحقيق مناصب شغل جديدة من خلال ترقية الإستثمار وتشجيعه وأخيرا تحسين مداخيل وظروف معيشة الفلاحين .

بالاضافة الى ذلك هناك مجموعة من الاهداف المكملة التي يسعى اليها المخطط والتي تتمحور اساسا حول دعم وتحفيز الفلاحين في المجال الفلاحي وذلك من خلال :

- تطوير القدرات الإنتاجية للوحدات الفلاحية ووسائل الإنتاج، بالإضافة إلى الإستعمال الرشيد والعقلاني للموارد الطبيعية .

– تطوير المنتجات المتكيفة مع المناطق الطبيعية، وهذا في إطار التكييف الإنتاجي في المناطق الخصبة وتحقيق التكامل الفلاحي الصناعي خاصة في مجال الحبوب، الحليب، البطاطا واللحم الأحمر والابيض .

– تكييف أنظمة إستعمال الأراضي الجافة وشبه الجافة والمهددة بالجفاف، بتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة وتربية المواشي وأنشطة أخرى ملائمة.

– توسيع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة،وذلك باستصلاحها عن طريق الإمتياز الذي يسمح في الوقت بتثمين الموارد الطبيعية المتاحة والمحافظة عليها وترقية الإستثمار والتشغيل لصالح القطاع الزراعي.

2-1 برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية :

تتمحور برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حول تنفيذ مجموعة من المشاريع الفلاحية المترابطة فيما بينها بهدف تحقيق الأهداف المبرمجة، وفي هذا الإطار تم التركيز على خمسة برامج أساسية يمكن إيجازها كما يلي :

أ- دعم تكييف أنظمة الإنتاج

يعتمد في تنفيذ هذا البرنامج على نظام دعم خاص و ملائمة وعلى مشاركة الفلاحين لإعتبارهم المتعاملين الإقتصاديين الأساسيين مما يسمح لهم بتأمين مداخيلهم على المدى القريب والمتوسط.

ب-دعم تطوير الإنتاج الوطني والإنتاجية في مختلف الفروع:

وفي هذا الإطار خصص المخطط الوطني للتنمية الفلاحية مزاريع نموذجية، تعدل على تكثيف المدخلات الفلاحية (بذور، شتلات، شتلات الأمهات والفحول الحيوانية) للمحافظة على الموارد الوراثية، كما أنها ستصبح وحدات للتجارب ونشر التقنيات، وتولي عناية خاصة للمنتجات ذات المزايا التفضيلية التي يمكن أن تكون محل تصدير.

ج-دعم إستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز:

يهدف هذا البرنامج أساسا إلى زيادة المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة، عن طريق منح الإمتياز وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 97/483 المؤرخ في 16سبتمبر 1997 المحدد كيفيات منح قطع أراضي من الأملاك الوطنية للإستصلاح بالمناطق الصحراوية والسهبية، الجبلية، بهدف إعادة الطابع الفلاحي لهذه المناطق والعمل على وقف الجفاف وإنجراف التربة وإسترجاع التوازن البيئي.

د- دعم البرنامج الوطني للتصدير:

يهدف هذا البرنامج إلى إعطاء أولوية للتشجير المفيد والإقتصادي بغرس أصناف الأشجار المثمرة الملائمة (الزيتون، التين، اللوز، الكرز، الفستق، النخيل.....إلخ)من أجل حماية متجانسة للتربة وضمان مداخيل دائمة للفلاحين من خلال إستغلال هذه المناطق الغابية .

هـ- دعم إستصلاح الأراضي بالجنوب :

جاء برنامج إستصلاح الأراضي بالجنوب، من أجل وضع السياسات والإستراتيجيات الكفيلة بتحقيق الإستغلال الإقتصادي للمناطق الصحراوية، وإدماجها ضمن محاور التنمية الإقتصادية في إطار التنمية المستدامة ويتم ذلك عن طريق تفعيل المنتجات الملائمة مع المناخ كالنخيل التي تعتبر مصدرا مهما وجالبا للعملة الصعبة لكون إنتاجه ذو ميزة نسبية، والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية ووضع الشروط والكيفيات اللازمة لتنفيذ هذا البرنامج، من خلال دعم تهيئة الأراضي في إطار منح الإمتيازات الفلاحية.

وتجدر الإشارة إلى أن تنفيذ مختلف البرامج والمشاريع المسطرة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية يتم بدعم من صناديق خاصة، تم إنشاؤها خصيصا لتنفيذ برامج المخطط ولكل صندوق أهداف محددة من بينها مثلا الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، صندوق إستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز، الصندوق الوطني لتنمية الإستثمار الفلاحي.

المطلب الثاني :سياسة التجديد الريفي والفلاحي :

تهدف هذه السياسة إلى تعزيز الأمن الغذائي والتماسك الإجتماعي ومواصلة التنمية الفلاحية التي إنطلقت في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وتستند هذه السياسة الجديدة على تحرير المبادرات والطاقات، عصرنة جهاز الإنتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي تحتوي عليها الجزائر.

وفي إطار البرنامج الخماسي (2010-2014) خصص لقطاع الفلاحة مبلغ 1000 مليار دج، موزع عبر هذه الفترة بمتوسط 220 مليار دج كل سنة، حيث خصص لسياسة التجديد الفلاحي والريفي غلاف مالي قدر بـــ مليار دج موزع كالآتي :

- سياسة التجديد الريفي : 42 مليار دج (18 بالمئة)؛
- سياسة التجديد الريفي : 160 مليار دج (69 بالمئة)؛
- برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدات التقنية : 28 مليار دج (13 بالمئة)

1-1- اهداف سياسة التجديد الريفي والفلاحي :

تهدف هذه السياسة إلى إعادة تنظيم مختلف أجهزة التأطير الموجودة عن طريق تثمين التجارب ومواجهة التحديات الجديدة التي يفرضها الوضع الدولي، ويمكن إبراز إستراتيجية هذه السياسة في الآتي:

1- زيادة الإنتاج الوطني من الموارد الواسعة الإستهلاك (القمح، الحليب) لضمان معدل تغطية وسطي أدني بـــ 75 بالمئة من الإحتياجات وتوفير الشروط التي تسمح بالتكامل الفلاحي الصناعي لهذا الإنتاج، ومواجهة الأزمات المحتملة .

2- عصرنة ونشر التقدم التكنولوجي في المستثمرات الفلاحية (التخصيب، المكننة، إستخدام البذور الجينات المحسنة) .

3- عصرنة وتنظيم شبكات جمع وتسويق الإنتاج الوطني وتموين الفلاحة بالمدخلات والخدمات .

4- وضع نظام ضبط فيما بين المهن، يجمع مختلف حلقات فروع الإنتاج ذات الإستهلاك الواسع مثل: الحبوب، الحليب، البطاطا، اللحوم.....، وخلق شروط إستقرار السوق .

5- تعميم وتوسيع أنظمة الري الفلاحي مستهدفين 1.6 مليوم هكتار في آفاق 2014 مقابل حوالي 900 ألف هكتار سنة 2009.

6- تنمية القدرات الوطنية التي تيمح بالوصول إلى الإكتفاء الذاتي فيما يخص تغطية الإحتياجات من البذور والفسائل.

7-التنمية المتناسقة والمتوازنة للفضاءات الريفية وتحسين شروط الحياة ومداخيل السكان الريفيين.

2-2- ركائز سياسة التجديد الريفي والفلاحي:

تتمحور سياسة التجديد الريفي والفلاحي على ثلاثة ركائز متكاملة: التجديد الريفي، التجديد الفلاحي وبرنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدات التقنية، بالإضافة إلى إطار تحفيزي كمكل لهذه الركائز الثلاثة.

2-2-1 التجديد الريفي

بهدف توسيع التنمية الإقتصادية، تم إشتراك المجتمع الريفي في هذه العملية وذلك باعتماد سياسة التجديد الريفي، لأحداث تنمية مستدامة، وتطبيق المساوات في توزريع الخدمات الأساسية حيث تأخذ في الإعتنيار كل الأسر التي تعيش وتعمل في الوسط الريفي ويهدف التجديد الريفي الذي هو أوسع من التجديد الفلاحي إلى تعزيز التضامن وإلى

تطبيق اللامركزية حيث يأخذ في الحسبان الأهداف الإقتصادية والإجتماعية في مجال التشغيل والدخل .

وقد إعتمدت سياسة التجديد الريفي في أكتوبر 2006، ثم بعد شهرين من ذلك في ندوة الولاة / الحكومة يومي 6و7 ديسمبر 2006 تم تبني برنامج دعم التجديد الريفي(2007-2013) ونشر على شكل تعليمة رقم واحد من طرف رئيس الحكومة ويعد تحسين ظروف معيشة سكان الأرياف وتنويع الانشطة الإقتصادية والعمل على حماية والحفاظ على الموارد الطبيعية من أبرز المحاور التي تركز عليها سياسة التحفيز الريفي

2-2-2 التجديد الفلاحي :

تم إضافة سياسة التجديد الفلاحي في شهر أوت سنة 2008 من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، وذلك من خلال قانون توجيهي فلاحي ليتم تغيير تسميتها بسياسة تجديد الإقتصاد الفلاحي والريفي، والتي تركز على محورين أساسيين أولا إنشاء مناسية ومشجعة لتطوير الإستثمار في الإنتاج الفلاحي، إضافة إلى وضع نظام ضبط للإنتاج الفلاحي ذو الإستهلاك الواسع، وأيضا زيادة برامج التكثيف الفلاحي وهناك حوالي عشرة فروع للمنتجات ذات الإستهلاك الواسع تم إعتبارها ذات أولوية ضمن برامج التكثيف والعصرنة تستهدف رفع الإنتاج والإنتاجية وكذا تكامل الفروع المعنية، ويتعلق الأمر بالبرامج التي تستهدف : الحبوب، الحليب، البقول الجافة، البطاطس، الحبوب الزيتية، الطماطم الصناعية، الأشجار المثمرة، اللحوم الحمراء والبيضاء، البذور والشتائل .

وقد أضيف عاملين آخرين أنجزا خصيصا للإنتاج الفلاحي لبرنامج التجديد الفلاحي وهما كل من:

1- نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الإستهلاك الواسع الذي وضع سنة 2008 لتأمين وإستقرار عرض المنتجات وضمان حماية مداخيل الفلاحين والأسعار عند الإستهلاك.

2- عصرنة وتكثيف التمويل والتأمينات الفلاحية.

2-2-3 برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية :

تأتي هذه الركيزة كرد على الصعوبات التي يواجهها الفاعلون للإندماج في تنفيذ هذه السياسة الجديدة، لا سيما بسبب الأدوار الجديدة التي يتعين لعبها والفصل بين مختلف أشكال التنظيم، وقد تم في هذا الشأن العمل بالنقاط التالية :

- عصرنة مناهج الإدارة .

- الإستثمار في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي من تشجيع وضع تقنيات جديدة وتحويلها السريع في الوسط الإنتاجي.

- تعزيز القدرات المالية والبشرية لكل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم منتجي ومتعاملي القطاع.

- تعزيز مصالح الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية ومصالح تصديق البذور والشتائل والرقابة التقنية ومكافحة حرائق الغابات .

2-2-4 الإطار التحفيزي :

تكملة للركائز الثلاث، يشمل الإطار التحفيزي على الأدوات المطورة والمستعملة من طرف الإدارة وهي كالتالي :

- الإطار التشريعي والتنظيمي والمعياري الذي يجب تكييفه مع السياسة الجديدة وتطويره حسب الحاجيات .

- ميكانيزمات التخطيط التساهمي والتمويل العمومي للقطاع الفلاحي .

– تدابير ضبط الأسواق لضمان الأمن الغذائي .

– تنشيط الفضاءات المختلطة (خاصة وعمومية) للبرمجة وتنسيق ومتابعة وتقويم السياسات والبرامج والمشاريع.

وقد أسفرت سياسة التجديد الفلاحي والريفي على التوقيع على عقدي كفاءة لخمس سنوات مع جميع ولايات الوطن، كفاءة للتنمية الفلاحية تم توقيعه مع مديريات المصالح الفلاحية، والغرض منه تجديد أهداف الإنتاج سنويا إستنادا في ذلك على تاريخ التنمية الفلاحية وخصوصيات وقدرات كل ولاية، ويتم تقييم الآداء بالتركيز على التغيرات في معدل نمو الناتج الفلاحي والإنتاجية، بالإضافة إلى عقد كفاءة للتنمية الريفية تم توقيعه مع محافظات الغابات، والغرض منه تحديدا المساحات الريفية المعنية، تحديد المجتمعات الريفية التي يغطيها المشروع، تحديد الأثر على الحماية وتثمين الموارد الطبيعية، ويتم تقييم الآداء إستنادا إلى عدد المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة المقترحة منها والمحققة، قيمة ونسبة الزيادة في رأس المال المنتج، مدى حمايته للموارد الطبيعية وعدد مناصب الشغل المستحدثة.

خلاصة الفصل :

حاولنا من خلال هذه الدراسة إبراز وتحليل واقع القطاع الزراعي في الجزائر ومدى مساهمته في تفعيل التنمية الإقتصادية خلال الفترة 2015/2006 باعتباره بديلا تنمويا خارج قطاع المحروقات وقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- بالرغم من الإمكانيات الطبيعية (المياه،الأراضي الزراعية) والبشرية والموارد الرأسمالية التي تمتلكها الجزائر، إلا أن إسهامات القطاع الزراعي في الإقتصاد الوطني تبقى محدودة وضعيفة، وذلك نظرا لطابعه المميز والمتمثل في النمط التقليدي المتبع في الإنتاج.

- يقتصر الإنتاج الزراعي على تلبية الطلب المحلي المتزايد باستمرار، والذي يشهد عجزا في إنتاج كل من الحبوب وبعض السلع الغذائية.

- تدل معدلات الإكتفاء الذاتي الضعيفة لبعض المنتجات الزراعية على ضعف في تأمين الغذاء اللازم والتوجه نحو الواردات .

- إتخذت الدولة عدة سياسات وإصلاحات زراعية من أجل ترقية القطاع الزراعي وذلك منذ سنة 2000 إلى غاية الوقت الحالي، والتي من أبرزها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وسياسة التجديد الريفي والفلاحي، وقد ساهمت هذه السياسات في تطوير الأنشطة الزراعية وزيادة حجم الإستثمارات الزراعية.

وبناءا على النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم التوصيات التالية :

- تعزيز تنافسية القطاع الفلاحي كبديل للتنمية في إجتذاب الإستثمارات الوطنية والأجنبية المباشرة، وتحسين تنافسية المنتجات الفلاحية في السوق المحلي والأسواق الخارجية، وإكتساب ميزات تنافسية جديدة لتنمية الصادرات وتنويعها وفتح أسواق جديدة أمامها.

– العمل على تنمية الموارد الزراعية وترشيد إستخدامها والعمل على توجيهها بكيفية سليمة، وذلك من أجل رفع الإنتاجية الزراعية وتحسين معدلات الإكتفاء الذاتي خاصة السلع الإستراتيجية .

– إستخدام التقنيات الزراعية الملائمة التي تتناسب مع البيئة المحلية، بتطوير زراعة المحاصيل الرئيسية من خلال زيادة الكفاءة الإنتاجية وخفض تكاليف الإنتاج والإرتقاء بجودة المنتج الزراعي.

الفصل الثاني

الفجوة الغذائية

تمهيد:

تعتبر الفجوة الغذائية واحدة من أكثر القضايا الإقتصادية الحساسة في الواقع العربي الراهن، حيث يلاحظ إتساع الفجوة بأطراد من سنة إلى أخرى، حيث وصلت قيمة هذه الفجوة إلى مستويات حرجة وقدرت المنظمة العربية للتنمية الزراعية قيمة الفجوة الغذائية في الوطن العربي بحوالي 29,863 مليار دولار عام 2008.

إن موضوع الغذاء يعتبر مسألة في غاية الأهمية حيث بات باب يؤرق كثيرا من مسؤولي الدول والحكومات والمنظمات .والجزائر واحدة من بين هاته دول التي يتزايد فيها الطلب المحلي على الغذاء باستمرار مما يجعلها تعاني دائما من نقص تلبية حاجيات مواطنيها من الغذاء، مما جعل الجزائر تبقى مستوردة صافية للغذاء.

وسنتناول في هذا الفصل بعض المفاهيم الأساسية لكل من الفجوة الغذائية وأسبابها وأثارها بصفة عامة، وتطور مساحة وإنتاج وإنتاجية الحبوب وكذا السياسات الزراعية مضمونها وأهدافها والمشاكل والمعوقات التي تواجهها الزراعة في الجزائر ثم سنتطرق إلى الفجوة الغذائية في الجزائر ومحدداتها واستراتيجيات تحقيق الأمن الغذائي وتحديتها .وقد تم تقسيم الفصل كالآتي:

المبحث الأول :ماهية الفجوة الغذائية

تواجه معظم الدول النامية فجوة غذائية خطيرة، وهي مرشحة للإتساع في السنوات المقبلة مع إنخفاض حجم الإنتاج الزراعي والغذائي من جهة، والنمو السكاني المتزايد من جهة أخرى، الأمر الذي بات يشكل تهديدا جديا لاسيما بعد أن أصبح الغذاء ورقة ضغط سياسية تلعبها الدول الغنية وشركتها الكبرى ضد دول العالم النامية؛ وسنتناول في هذا المبحث كل من مفهوم الفجوة الغذائية وأنواعها وأسباب الفجوة الغذائية في الدول النامية، وأهم الآثار المترتبة عليها.

المطلب الأول :مفهوم الفجوة الغذائية والأمن الغذائي و أنواع الفجوة الغذائية

نحاول في هذا المطلب توضيح مفهوم الفجوة الغذائية وأهم أنواعها.

الفرع الأول :مفهوم الفجوة الغذائية

تتناول الكتابات في مجال الفجوة الغذائية العديد من المفاهيم والتعريفات سنتطرق إلى البعض في الآتي:

التعريف الأول :تشير إلى " الفارق الحاصل بين كمية الإنتاج المحلي من السلع الغذائية والكمية المستوردة

من الخارج لتلبية إحتياجات السكان من الغذاء اليومي، وذلك وفقا للمعايير الدولية المتعارف عليا من سعرات حرارية وبروتينات .... إلخ [1]"

التعريف الثاني :هي " تعبير عن مدى كفاية الإنتاج المحلي من الغذاء لمواجهة متطلبات الإستهلاك على المستوى المحلي، وتوضح مدى المشكلة الغذائية التي يواجهها البلد، وتقاس بمقدار الفرق بين إجمالي الإحتياجات من المنتجات الغذائية المختلفة وبين إجمالي المنتج منها

---

[1] فوزية غربي :**الزراعة** العربية وتحديات الامن الغذائي حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، لبنان، 2010 ، ص54 .

محليا؛ وكلما زاد الفرق دل ذلك على عدم قدرة الإقتصاد على الوفاء باحتياجات الغذاء؛ لذلك تلجأ الدولة لسد هذه الفجوة عن طريق الاستيراد[1] "

التعريف الثالث :هي "مقدار الفرق بين الإنتاج المحلي وصافي الواردات لمختلف السلع الغذائية، وأسبابها تعود إلى محصلة تفوق معدلات نمو الطلب على معدلات الإنتاج، وكون معدل الاستهلاك يزيد بنحو ضعف معدل الإنتاج مما أدى إلى اتساع الفجوة الغذائية وتناقص معدلات الاكتفاء الذاتي وت ا زيد الاعتماد على الأسواق الخارجية لتأمين الاحتياجات الغذائية[2]. "

وتعد فجوة الغذاء مشكلة معقدة ومركبة تتدخل فيها عوامل سياسية وإقتصادية داخلية وخارجية، تتعلق بالسياسات وطبيعة النظام من الناحية الداخلية أما العوامل الخارجية فهي مرهونة بالتحولات الإقليمية والدولية على مستوى الدول والمنظمات والهيئات المختلفة[3].

الفرع الثاني :تعريف الامن الغذائي

إن الأمن الغذائي هو " مقدرة البلد على تأمين المواد الغذائية اللازمة الإنسان بشكل يلبي الإحتياجات الضرورية والأساسية لنمو الإنسان وبقائه في صحة جيدة، وكذلك مقدرة البلد على توفير مخزون من المواد الغذائية الأساسية يستطيع البلد اللجوء إليه في حالة حدوث كوارث طبيعية تقلل من إنتاج الغذاء، أو حالة تعذر حصول ذلك البلد على المواد الغذائية التي يحتاجها عن طريق استيرادها من الخارج[4].

---

(1) عبد الغفور إبراهيم احمد :**الامن الغذائي**، دار آمنة للنشر والتوزيع، رقم الإيداع 722 ، عمان، 2012 ، ص189 .

(2) مبروك ساحل، **تداعيات الفجوة الغذائية على المن القومي العربي**، مقال الكتروني، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي– أم البواقي ، 2013، ص 4 على الموقع htpps://repository.nauss.edu.sa تاريخ الاطلاع 2019-02-04

(3) فوزية غربي :**الز راعة العربية وتحديات الامن الغذائي حالة الجزائر**، مرجع سابق، ص56.

(4) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **حلقة عمل السياسات الز راعية حول :الامن الغذائي العربي في ظل محددات الموارد المائية واللتجارة الدولية**، 28.، الخرطوم ديسمبر199 .

فجوة الامن الغذائي = الواردات الغذائية – الصادرات الغذائية

ويعبر هذا المؤشر عن فجوة الأمن الغذائي وفق مؤشر رصيد الميزان التجاري الغذائي فإذا كان هذا الرصيد موجبا أو صفرا فإن هذا يعني عدم وجود فجوة أمن غذائي حيث توجد لدى الدولة موارد مالية أو ذاتية تكفي لسد الفجوة الغذائية الفعلية بالإستيراد من السوق الدولية وتظهر فجوة الأمن الغذائي الفعلية إذا كان رصيد الميزان التجاري الغذائي سالبا أي الواردات الغذائية تفوق الصادرات الغذائية وسنطبق هذا المؤشر في دراستنا الحالية كونه يعطينا قيمة الفجوة الغذائية المباشرة [1].

الفرع الثالث :أنواع الفجوة الغذائية

يوجد نوعان من الفجوة الغذائية أولهما الفجوة الغذائية الظاهرية وثانيهما الفجوة الغذائية الفعلية (المعيارية) حيث أن الأولى(الظاهرية)تعبر عن مدى كفاية الإنتاج المحلي من الغذاء لمواجهة متطلبات الإستهلاك على المستوى القومي، في حين تعبر الفجوة(الحقيقية)عن مدى كفاية الغذاء للفرد من حيث الكميات و النوعيات الغذائية المختلفة و المقصود هنا بمؤشر النوعية يتمثل في الأهمية النسبية لكل مجموعة غذائية من حيث مدى مساهمتها في إمداد الفرد بالسعرات الحرارية و البروتين و الدهون.

1-**الفجوة الغذائية الظاهرية** :ويمكن تعريفها بأنها القيمة الصافية التي يتم استيرادها من مصادر خارجية لإستكمال إحتياطات بلد ما من الغذاء وتتحدد هذه الفجوة أساسا بمقدار الموارد التي يمكن تخصيصها لإستيراد الإحتياجات الغذائية.

الفجوة الغذائية الظاهرية = الإنتاج – الإستهلاك

[1] عبد الغفور ابراهيم احمد، مرجع سابق، ص 190-191.

2-**الفجوة الغذائية الحقيقية** :وهي الفرق المتطلبات الأساسية من السعرات الحرارية والسعرات الحرارية الفعلية.

الفجوة الغذائية الحقيقية = المتطلبات الساسية من السعرا ت الحرارية – السعرات الحرارية الفعلية

الفجوة الغذائية الحقيقية = الإستهلاك – الحاجة الفسيولوجية

المطلب الثاني :أسباب تواجد الفجوة الغذائية في الدول النامية

إن نقص الغذاء يتأثر بعاملي الإقتصاد والمجتمع وأدائهما في صورتهما الكاملة، وليس فقط بإنتاج الغذاء والأنشطة الزراعية، ومن المهم أن نعي مظاهر التكافل والإعتماد المتبادل بين المجالين الإقتصادي والإجتماعي الذي يحكمان إمكان حدوث جوع في عالمنا المعاصر وتجدر الإشارة إلى أنه هناك عوامل تقليدية أثرت منذ القدم على تحقيق الأمن الغذائي، وعوامل حديثة وليدة التطورات العالمية الحديثة والتي ساهمت في إختلال الأمن الغذائي العالمي وخصوصا في دول النامية، وتتمثل أهم الأسباب فيما يلي:

الفرع الاول :الاسباب التقليدية

تتجلى أهم الأسباب التقليدية والتي أثرت منذ القدم على الأمن الغذائي فيما يلي:

1-العوامل الديمغرافية :يعد التزايد السكاني من المبررات التي تصاغ لمشكلة الغذاء، فإذا شهد حجم السكان تسارعا ملحوظا بمعدل يفوق معدلات نمو الإنتاج الزراعي في نفس الفترة، فسوف يؤدي هذا الى اختلالات على مستوى عرض وطلب الغذاء، حيث أن سكان العالم عاشوا ملايين السنين حتى بلغ تعدادهم المليار نسمة(عام) 1850 ، ثم بعد 123 سنة أكملوا المليار الثاني، وأكملوا الثالث بعد 33سنة، والرابع الفصل الأول الإطار النظري للفجوة الغذائية بعد 14 سنة، والخامس بعد 13 سنة، والسادس بعد 11 سنة، ليزداد عدد سكان العالم

حوالي 923 مليون نسمة بين العامين 1980 و 1990 ، وهذه الزيادة تقرب من حجم إجمالي السكان في زمن مالتوس .

2-العوامل الطبيعية :يرتبط العامل الطبيعي بعوامل فرعية تتمثل بمساحة الأ راضي الزراعية التي يعتمد عليها الإنتاج الغذائي، وعامل المياه من حيث الندرة وسوء الإستغلال، والتصحر.

2-1-الأراضي الز راعية (التصحر والانحسار للغطاء النباتي): تبلغ المساحة الجغرافية للأراضي العربية1400 مليون هكتار، منها نسبة 5% فقط أ ارضي مزروعة أي ما يعادل 69.5 مليون هكتار، وهي تمثل35% من الأراضي الز راعية أي 65 % من الأ ارضي القابلة للزراعة غير مستغلة ومع تزايد عدد السكان ينخفض نصيب الفرد من الأراضي المزروعة. كما تعاني الأراضي العربية من إرتفاع ملوحة التربة في الأراضي المروية وذلك نظرا لطبيعة المناخ الحار صيفا، ونتيجة الارتفاع مستوى ماء الأراضي وتركز الأملاح في سطح التربة مما يؤدي إلى انخفاض المردود وتقلص الرقعة الزراعية، وانخفاض في نسبة التكثيف الزراعي.

تمثل كذلك مشكلة التصحر عقبة أخرى للأراضي الزراعية حيث تعتبر هذه المشكلة عويصة في الدول العربية في ظل الظروف المناخية الجافة وشبه الجافة، ولقد زادت الأثار السلبية لهذه الظاهرة خلال العقدين الأخيرين بسبب توسع النسيج الحضري على حساب الأراضي الزراعية، مما جعل الاراضي الزراعية تنخفض، وتقدر مساحة الأراضي المهددة بالتصحر بحوالي 3.6 مليون ك م 2 أي بنسبة 25 % من المساحة الإجمالية للدول العربية.[1]

[1] ريم قصوري :**الامن الغذائي والتنمية المستدامة**– حالة الجزائر-، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم، جامعة باجي مختار عنابة، 2012 ، ص 93-94.

2-2الموارد المائية ندرة وسوء الاستغلال :يرتبط الأمن الغذائي بعامل المياه، ويساهم هذا العامل في إشكالية الفجوة الغذائية في الوطن العربي، كون العالم العربي ينتمي إلى المناطق ذات الموارد المائية الضعيفة، وذات خصائص الأمطار الموسمية الدائمة، حيث تقدر الموارد المائية السطحية المتجددة من الأنهار والأمطار بحوالي 296 مليار م 3 يتكون جزء هام من الموارد المائية المتاحة في المنطقة العربية منة مياه الأنهار التي تنبع من خارج حدود الوطن العربي، أما نصيب الفرد من الماء في الوطن العربي فيقل عن 600 (م3) مع وجود تفاوت بين الدول، كما ترتبط مشكلة توفر المياه المطلوبة للشرب والري في الوطن العربي بضعف الشبكة النهرية وحجم المياه الباطنية، وتزايد عدد السكان، وعدم الإستغلال الأمثل للمياه نتيجة الهدر، وعدم كفاية التخزين في السدود .وترتبط أيضا مشكلة المياه بكل من البعد الإقتصادي لأن الزراعة لها النصيب الأكثر في الإستهلاك وبنسبة % 50 وببعد سياسي نتيجة الصراعات الدائرة عند مصادر المياه الرئيسية .

مما سبق يمكننا القول بأن البيئة كانت في خدمة الإنسان على مر عصور، ولكنها أصبحت اليوم تشكو من وطأة الإنسان، فقد أدى التسابق نحو بين السكان والموارد إلى الإخلال بالتوازن البيئي، وبالرغم أن للعوامل المذكورة سابقا :تسارع زيادة السكان، تدهور الموارد وإنهاك البيئة، دور أساسي في نقصان الأمن الغذائي أو فقدانه في بعض البلدان.

الفرع الثاني :الأسباب الحديثة

هي الأسباب التي نشأت نتيجة التطورات العالمية، والتي أصبحت تؤثر على الأمن الغذائي وتتمثل؛ فما يلي[1]:

1-دور السياسات الزراعية في اختلال الامن الغذائي :إذا كانت السياسة الزراعية هي عبارة عن برامج تشمل كيفيات التعامل مع القطاع الزراعي على المديين القريب والبعيد، فهي

[1] محمد أحمد المقداد، عاهد مسلم أبوذويب :**أثر دور المنظمات الدولية والأسياسات الحكومية في الامن الغذائي العربي**، عمادة البحث العلمي، -690العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 42 ، الجامعة الأردنية، 2015 ، ص688 .

تتباين من منطقة إلى أخرى، ومن فترة زمنية إلى غيرها، كما تؤثر آليات السوق السياسي بصورة مباشرة أو غير مباشرة في التغيرات والاختلافات في السياسة الزراعية، ويتجلى الاختلال أكثر بين الدول المتقدمة والدول النامية؛ ففي الدول الصناعية التي يتزايد فيها الوزن السياسي للمزارعين، نجد أن السياسات الزراعية تتحول من مرحلة إستغلال إلى حمايتها، بتشجيع الإنتاج الوفير من أجل التصدير .أما البلدان العربية فتفضل الإستيراد على حساب التصدير وتسعى إلى التنمية من خلال القطاع الصناعي على حساب القطاع الزراعي [1].

2-**تأثير المناخ على الأمن الغذائي** :يؤثر تغير المناخ على الإنتاج الزراعي والنظم الغذائية من خلال التحولات التدريجية، مثل درجات الحرارة المرتفعة وتركيزات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي، وتوغل المياه الساحلية وزيادة الملوحة، من خلال زيادة تواتر وشدة الظواهر الجوية القصوى وكذلك من خلال التغيرات في شدة هطول الأمطار وتواترها وأنماطها.

ويتسم إنتاج المحاصيل بالحساسية الشديدة بالنسبة للمناخ ويؤثر تغير المناخ على الغلة وجودة وتنوع العديد من أنواع المحاصيل في مناطق مختلفة، وعلاوة عن ذلك فإن تغير المناخ يغير في توزيع وإنتشار وتواتر وشدة الآفات التي تصيب المحاصيل.

كما أن الضرر الذي يلحق بالموارد الطبيعية وإستنزافها بسبب تغير المناخ يقوض خدمات النظام الإيكولوجي التي يعتمد عليها الإنتاج الزراعي .وتعتبر التربة موردا رئيسا في بيئات الإنتاج الطبيعي للمحاصيل، وهي معرضة لخطر التآكل بسبب الزيادات المتوقعة في الجفاف والفياضانات؛ ومن المحتمل أن تواجه العديد من المناطق تغييرات في توافر المياه سيؤثر عن الإنتاج الزراعي.

يؤثر تغير المناخ على نظم إنتاج الأغذية وسلاسل الإمداد، مع العديد الآثار المباشرة وغير المباشرة على سلامة الأغذية، وقد يؤدي إلى تغييرات في نمط وإنتشار مخاطر سلامة

---

[1] فوزية غربي :**الزراعية العربية ولتحديات الامن الغذائي حالة الجزائر**، مرجع سابق، ص113 .

الأغذية، مما يؤدي إلى زيادة الرقابة لتمكين التكيف الفعال لضوابط سلامة الأغذية في المراحل المناسبة من السلسلة الغذائية.

وتزيد فترات الجفاف وارتفاع درجة الحرارة والرطوبة من خطر نمو الفطريات وتلوث السلع الغذائية الأساسية، كما هو واضح في حالة السموم الفطرية للحبوب .ولايزال التعرض لهذه الأيضات الفطرية السامة من خلال إستهلاك الأغذية الملوثة يشكل مصدر قلق رئيسي للصحة العامة على مستوى العالم[1] وتعد الزراعة مشاركا رئيسيا الأن في إنتاج غازات الإحتباس الحراري، إذ ترجع إليها نسبة 15 في المئة من إنبعاثات غا زات الإحتباس الحراري على الصعيد العالمي، وفي الوقت نفسه يأتي تغير المناخ بمخاطر إضافية للمعين ويزيد من عدم قدرتهم على التنبؤ نتيجة إرتفاع الحرارة والجفاف المرتبط به والتحولات في أنماط هطول الأمطار وتزايد حدوث الظواهر الجوية القصوى .[2]

3-تأثير بعض أدوات العولمة في الأمن الغذائي :للعولمة مئات الأدوات التي روجت لها وحاولت تصويرها

بأفضل الصور، وفي طليعتها مؤسسات وهيئات دولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير

ومنظمة التجارة العالمية والعديد من مؤسسات الأمم المتحدة؛ كما تجند في خدمتها أنظمة سياسية وحكومات وسياسيون من مختلف الأحجام والعيارات، ولقد نتج عنها عوامل عديدة أثرت بشكل مباشر أو غير مباشر في إختلال الأمن الغذائي وتتمثل فيما يلي:

---

[1] منظمة الأغذية والزا رعة الأمم المتحدة :**تطبيق استراتيجية منظمة الغذائية والزراعية في مجال تغير المناخ :قيادة عملية تحو**2019-04 .

[2] منظمة الأغذية والزراعية ا للأمم المتحدة :**حالة الموارد من الراضي والمياه في العالم للأغذية والزراعية إدارة النظم المعرضة للخطر**، روما2011 ص5.

3-1-تغير في دور المنظمات الدولية :مع إنطلاقة العولمة حدث تغير جذري في دور المؤسسات والمنظمات الدولية ووظائفها، فصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنماء والتعمير اللذان اطلعا بدور مقبول في دعم سياسات التنمية في البلدان النامية منذ نشأتهما العام 1944وحتى عقد السبعينات من القرن العشرين أخذا بعد ذلك التاريخ بالترويج لسياسة الخصخصة وإعادة هيكلة الإقتصاديات التي كان للقطاع التي تضمنت أحكاما خاصة بإقامة التوازن بين GATT العام دور أساسي في الإقتصاد، كما أن اتفاقيات وحماية الإنتاج المحلي وزيادة معدلات التجارة الدولية، قد مكنت الدول الموقعة على الإتفاقية من تخفيض% رسوم التعريفة الجمركية، بصفة خاصة على المنتجات المصنعة من متوسط تجاوز % 40 إلى نحو 5

قد إستثنت الزراعة بصفة عامة من أحكام تخفيض رسوم GATT في مطلع التسعينات، إلا أن إتفاقية التعريفة طول فترة وجودها.

تم شمول الزراعة (بالمنظمة العالمية للتجارة GATT 1995) إلا أنه حين تم استبدال إتفاقية بأحكام القرارات التي تدعو إلى تخفيض الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية، بمعنى أخر فإن المنتجات وفي عصر النيوليبيرالية التي نشأت OMC الزراعية في زمن العولمة وفي ظل المنظمة العالمية للتجارة ملازمة للعولمة 1979 لم تعد تحظى بأي شكل من أشكال الحماية القانونية بل أصبحت تخضع شأنها شأن المنتجات الصناعية وغيرها لقوانين تحرير الأسواق ومنع إقامة الحواجز والعقبات في وجه انتقال السلع والخدمات التي فرضتها العولمة.

3-2-التحرير اللامتكافئ للتجارة الخارجية :يمثل التحرير غير المتكافئ للتجارة الخارجية أحد الأسباب المهمة التي جعلت الدول الصناعية تستأثر بحصة الأسد من منافع العولمة، فالبلدان النامية تتحمل أعباء تطبيق نظم تجارية أكثر إنفتاحا، بينما تستبعدها السياسات الحمائية لدول الشمال وذلك لتقييد الفرص لدخول أسواقها، ومما لا شك فيه أنه كان للمؤسسات والهيئات الدولية وبخاصة صندوق النقد الدولي دور في هذا ,المضمار حيث كانت تضغط

على الدول النامية لتحرير أسواقها التجارية والمالية وخصوصا حين كانت ترغب في الحصول على قروض من عنده، وما زاد من مأساة الدول النامية ماتزال بالرغم من مرور ما يزيد على عشرين عاما على عمر مشروع العولمة، تقفل أبوابها أمام المنتجات الزراعية والسلع النسيجية القادمة من دول الجنوب، وذلك إما من خلال فرضها رسوما جمركية عالية على هذه الصادرات، أو من خلال تطبيق قوانين مواصفات الجودة عليها[1].

3-3-دور الشركات متعددة الجنسيات :هي واحدة من صانعي العولمة وإحدى أدواتها في آن واحد، فلقد

جعلت هذه الشركات الاقتصاد العالمي يقوم على سوق عالمية واحدة، والإنتاج في هذا السوق موجه بالدرجة الأولى نحو التصدير وليس الإستهلاك المحلي، لذا فالسوق العالمية هي التي تحدد على المدى البعيد الحجم الإنتاجي ونمطه وأيضا مواقع تصنيعه، فهذه الشركات أصبحت المتحكمة في تكنولوجيا مختلف الصناعات وتسيطر على الفروع الإنتاجية الأكثر تقدما في مختلف القطاعات الاقتصادية، وت ازيدت في السنوات الأخيرة, قوتها وسطوتها إلى حد أن نفوذها بات يفوق نفوذ الحكومات والدول، إذ باتت هذه تمثل العامل الرئيسي لتهميش الدول في القرن العشرين، وقد تجلى دورها في هذا المضمار بالضغوط التي مارستها إما مباشرة أو من خلال المؤسسات والهيئات الدولية لوقف الإعانات للقطاعات الاقتصادية في البلدان النامية البلدان النامية و انخفاض وخصخصة بعض المؤسسات العامة وتحرير الأسواق المالية والتجارية، وقد أدى ذلك الى انتشار اللا مساواة في توزيع الدخل داخل مستوى الاستهلاك لدى أكثر من نصف سكان هذه البلدان، وفرض أنماط استهلاكية وفق أنظمة القيم والمفاهيم الغربية, .أما في المجال الزراعي فقد أضحت الشركات متعددة الجنسيات المسيطرة على الإنتاج الزراعي في

[1] محمد السيد عبد السلام :مرجع سابق ص ،58-59.

كل من البلدان المتخلفة و المتقدمة، حيث عملت هذه الشركات على تسخير الزراعة في الدول المتخلفة لصالح الدول المتقدمة، كما يقع الإنتاج الزراعي تحت سيطرتها هذا ما جعلها تفرض أوضاعا إحتكارية على أسواق الزراعة و المواد الغذائية، فهي تملك خيرة الأراضي في مختلف القارات و البلدان، ومراكز أبحاث زراعية وشركات أسمدة وأدوية ومراكز لتسويق المنتجات وتصنيعها، وهي بذلك تتحكم بأسعار مدخلات الإنتاج الزراعي والمخرجات الزراعية من سلع ومنتجات مختلفة في أن واحد، فإذا أضيفت سياسة هذه الشركات إلى سياسات إلى سياسة الإعانات التي تفرضها البلدان الغنية لمزارعيها فإن هذا يؤدي إلى عزل البلدان النامية عن أسواق الأغذية في البلدان الغنية وتعرض الإنتاج المحلي إلى خطر الإغ ا رق في شكل الواردات الغذائية الرخيصة ما يقلل الحوافز لإنتاج الغذاء و هذا ما يقلل الاعتماد على الذات ويضر بسبل العيش .

كما أنه نتيجة لتحكم هذه الشركات في المدخلات الزراعية فإن هيمنتها إمتدت لفرض نوع من جديد من العبودية، وهي عبودية البذور، حيث تعمل الشركات الكبرى على تطوير البذور المعدلة و راثيا وترويجها في أسواق عالم على أنها الحل للقضاء على الجوع ونقص الغذاء نظرا لما تتمتع به من إنتاجية عالية مزعومة، إلا أن هذه أن هذه الشركات تعمل من ناحية أخرى على فرض قوانين تمنع المزارعين من تخزين بذورهم بحيث تضمن إحتكار منتجها لسوق البذور، وبهذا تسيطر على إنتاج الغذاء، وبالتالي على الحياة، إضافة إلى براءات الإختراع والقوانين العالمية الجديدة تمكن هذه الشركات من فرض أسعار أعلى على سلالاتها، إن الأثار السلبية لهذه الممارسات لا تقتصر على الضرر الذي تلحقه بالتنوع الحيوي للأصناف المحلية فقط، بل تعداه إلى خلق أزمات اقتصادية تتمثل في إفقار صغار المزارعين وإفقادهم استقلالهم وإجبارهم على الاعتماد باستمرار على البذور التي توردها هذه الشركات مما يؤثر عموما على السياد الغذائية للدول، كما لهذه الشركات تأثيرين مهمين الأول :زيادة أسعار بعض المنتجات الزراعية، نتيجة لزيادة الطلب العالمي، إثر إلغاء القيود على الاستيراد وتخفيض

الرسوم الجمركية على الواردات الزراعية هذا ما أكدته اتفاقية منظمة الثاني GATT انخفاض إنتاجية القطاع الزراعي، بسبب تحرير التجارة وفتح الأسواق ؛ وارتفاع تكاليف الإنتاج.[1]

كما تجدر الإشارة إلى أن هيمنت الشركات متعددة الجنسيات على موارد البلدان النامية بدأ يأخذ منحنى إستراتيجي، فهي باتت تقوم بوضع يديها على مساحات شاسعة من المزارع، إذ تشكل هذه الإستثمارات الزراعية في هذه الدول ما يقدر ب 83,2 مليون هكتار من الأراضي، أي ما يعادل 1,7 % من الأراضي الزراعية العالمية وتعتبر إفريقيا الضحية الأولى لسيطرة الشركات العالمية على أراضيها الزراعية، فهذه الشركات تستهدف جملة الدول الأكثر فقر أو الأضعف إندماجا في منظومة الإقتصاد الدولي[2].

المطلب الثالث :آثار الفجوة الغذائية

من المعروف أن تدهور أوضاع الأمن تؤثر في القرار السياسي، وتزيد من فعالية استخدام الغذاء كسلاح من جانب الدول المصدرة له أو المانحة للمعونة الغذائية، وتاريخ الإقتصاد السياسي والعلاقات الدولية تشير إلى أي حد تم إستخدام الغذاء كأداة من أدوات النفوذ، كما يترتب عليها آثار اقتصادية وكذلك آثار إجتماعية سيتم توضيحها في هذا المطلب.

الفرع الأول :الآثار السياسية للفجوة الغذائية

تتجلى أهم الآثار السياسية للفجوة الغذائية فيما يلي:

1-زعزعة الإستقرار الداخلي للدول العربية: يؤدي عجز الحكومات عن توفير المواد الغذائية الأساسية إلى فقدان الثقة بين الحكومة والمواطنين، كما يؤدي إرتفاع أسعار المنتجات الغذائية إلى زعزعة الإستقرار الداخلي فمثلا كما حدث في الجزائر على سبيل المثال حيث شهدت اضطراب نتيجة لإرتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية سنة 2011 ، وهذا ما أدى

---

(1) تقرير التنمية البشرية :**محاربة تغير المناخ، التضامن الإنساني في عالم منقسم**، شركة الكركري للنشر، لبنان ، 2008 ، 2007 ص 83

(2) أسامة عبد المجيد العاني :**مستقبل الاقتصاد العربي في ظل الشركات متعددة الجنسيات**، مجلة شؤون عربية، العدد 108، مصر، 2001 ديسمبر، ص140 .

بالحكومة على تدعيم المواد الأساسية لإمتصاص الغضب الشعبي، كما تؤدي التقلبات في سعر السوق لآثار سلبية على الدول المستوردة لها منها :

البحث عن موارد مالية لدعم المواطنين من جهة وموارد أخرى لزيادة قيمة فاتورة الإستيراد من جهة أخرى، بالإضافة إلى فقدان مواطن الثقة بالحكومة لكونه إعتاد على السعر، ويتضاعف السعر لمادة أساسية لها صلة مباشرة بحياته المعيشية، وهذا ما يجعل مستوى الدخل أقل من مستوى المعيشة للمواطنين[1].

2-**التلويح بقطع الإمدادات الغذائية** :وهي عبارة عن عقوبة إقتصادية تمارسها الدول بهدف معاقبة دول أخرى نرى أنها مخلة بالقوانين والأعراف الدولية، وقد يكون مقابل مواقف سياسية لا تنسجم مع الدول الغربية، والتلويح بقطع الإمدادات الغذائية تتضمن فرض مجموعة من القيود على البلد المستهدف من أجل إقناعه على تغيير سياسته في مجال من المجالات.

3-**التبعية السياسية** :غياب الغذائي في دولة ما يؤدي إلى لجوء هذه الأخيرة إلى إستيراد حاجات سكانها من الغذاء ومن ثم السقوط في هاجس الإعتماد على الخارج في تغطية مستحقات مواطنيها من السلع الضرورية من الغذاء، وقد يؤدي بها الأمر إلى الإعتماد على المعونات الغذائية التي تحصل عليها من الخارج، وهو العامل الذي يسقطها في الضغوطات الخارجية، فتلجأ هذه الدول إلى الاقتراض من الخارج لتدفع فاتورة واردتها الغذائية، المؤشر الذي يؤدي إلى زيادة حجم ديونها الخارجية، وبالتالي حدوث عجز مستمر في ميزان المدفوعات ويعود سلبا على مسار التنمية للدولة.

كما أن الدول التي تملك فائض غذائي وأغلبها هي دول المتقدمة(الولايات المتحدة الأمريكية، أستراليا كندا)تسعى جاهدة إلى إبقاء الدول التي تعيش في عجز غذائي تحت

---

[1] بن خزناجي أمينة : **دور التكامل الاقتصادي في تحقيق المن الغذائي المستدام في دول :المغرب العربي**، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف . 2012- 26 ، 2013 -27.ص-ص

سيطرتها، لإمرار مشاريعها الإستراتيجية بل أكثر من ذلك تقع الدول النامية فريسة للضغوطات السياسية، والتدخل في شؤونها الداخلية وتغذية الصراعات الداخلية، وهو الذي يؤثر في دفع عملية التنمية الإقتصادية إلى الأمام[1].

الفرع الثاني :الآثار الاقتصادية للفجوة الغذائية

للفجوة الغذائية عدة آثار إقتصادية من أبرزها ما يلي:

1-إنخفاض الإنتاجية :في هذا المجال يلاحظ أن غياب الأمن الغذائي أو إنعدامه لفترة زمنية طويلة، يؤدي ذلك إلى سوء التغذية، مما يترتب عليه من مشاكل صحية خطيرة تواجه الطبقات المحرومة إقتصاديا المحدودة الدخل)، ومن أهم هذه المشاكل تعثر النمو في سن الطفولة كما هو حاصل في دول إفريقيا جنوب الصحراء، والأخطر من كل هذا بطيء معدل التكوين العقلي والنفسي، وهو السبب الأول لظاهرة التخلف لأنه يصيب مباشرة التنشئة الإجتماعية للطفل ومنه تدهور التحصيل المدرسي، وهو الأمر الذي يضع هؤلاء الأطفال في سكة التخلف العلمي.

يؤدي إنعدام الأمن الغذائي إلى إنخفاض المناعة في جسم الأفراد وهو المؤشر الذي يفتح الأبواب على مصراعيها إلى إنتشار الأوبئة والأمراض في المجتمع، وينتج عنما سبق ذكره انخفاض الآداء الوظيفي للأفراد، نظرا لوجود علاقة متعدية بين مستوى التغذية والمستوى الصحي وإنتاجية العامل.

أما في حالة وجود أمن مستديم في المجتمع، فذلك يولد أطفال ذوي قوة ذهنية تسمح لهم بالتحصيل العلمي الفعال بل الأكثر من ذلك ينتج أداء وظيفي مرتفع الإنتاجية يعود عليه هو والعامل بالفائدة والإيجاب على التنمية الاقتصادية [2].

---

[1] مبروك ساحل :مرجع سابق، ،ص14- 15 .

[2] ونوغي مصطفى :**إشكالية الامن الغذائي في منطقة الساحل الإفريقي**، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية 2011 .، ص 49 ، ص 2010- 47 ، والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر

2-عجز ميزان المدفوعات وإرتفاع معدل التضخم :نمو الطلب على الغذاء بمعدلات أكبر من معدل الإنتاج المحلي من الغذاء، إلى حدوث زيادة سريعة في فاتورة واردات الغذاء، مما أدى إلى تفاقم عجز ميزان المدفوعات، وبصفة عامة يعتبر قصور

عرض الغذاء في الدول النامية أحد أسباب الاختلال الهيكلي نظرا للنمو البطيء في عرض الغذاء من مصادره المحلية بالمقارنة بالنمو الداخلي للدولة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن إرتفاع معدلات التضخم في البلدان النامية إلى مستوى أعلى مقارنة بالدول المتقدمة، وهو الذي ينعكس سلبا على ميزان مدفوعاتها حيث تزيد الواردات الغذائية، والأكثر من ذلك تصبح أسعار السلع الغذائية المستوردة أرخص من أسعار المواد الغذائية المنتجة محليا، كما نقص صادرات الدول

النامية من السلع الغذائية لتصبح أغلى من نظرتها في الأسواق العالمية، وهو المؤشر الذي يدل على زيادة عجز موازين الدفوعات في الدول النامية.

بناءا عما سبق فإن غياب أو إنعدام الأمن الغذائي في الدول النامية ينعكس سلبا على موازين مدفوعاتها، بل وأيضا في نفس الوقت يؤدي إلى إرتفاع معدلات التضخم، وهو الذي يساهم في بطئ معدلات التنمية الإقتصادية وهو الهاجس الذي تعيشه جل الدول السائرة في طريق النمو[1] .

الفرع الثالث :الآثار الاجتماعية للفجوة الغذائية

تعكس مشكلة أزمة الغذاء أثارا إجتماعية، ومن أبرزها نشير وبشكل مركز إلى ما يلي:

يلحق تخلف الإنتاج الزراعي وتراجعه أضرارا بالأوضاع المادية والإجتماعية للفلاحين والمزارعين الذين يعانون قبل غيرهم من أثار أزمة الغذاء متجسدة في تدهور مستويات

[1] أحمد جابة :**الامن الغذائي والتنمية- دراسة حالة الجزائر–** ، مجلة التواصل، جامعة باجي مختار عنابة، العدد 20 ، ديسمبر 2007 ، ص59

دخولهم وقوتهم الشرائية، وبذلك تزداد عمقا مشكلة التباين الطبقي، ماديا وإجتماعيا، ويتعمق التناقض بين الريف والمدينة .

تفاقم مشكلة البطالة بين صفوف الفلاحين والمزارعين وتفاقم المشاكل الإجتماعية المرتبطة بالبطالة تبعا لذلك .

نزوح السكان من الأرياف نحو المدن والمراكز الحضارية الأخرى، وذلك بتأثير عوامل الطرد التي تتفوق عن عوامل الجذب .وبذلك تتعمق الأثار السلبية لظاهرة النزوح، ليس فقط بالنسبة إلى مناطق الريفية بل كذلك وبصورة خاصة بالنسبة إلى المناطق الحضرية غير المهيأة اقتصاديا واجتماعيا لإستقبال النازحين .

تدني المستوى التغذوي للسكان بصفة عامة، وبخاصة بالنسبة إلى ذوي الدخل المحدود الذين سيتأثرون قبل غيرهم بأزمة الغذاء وما يتبع ذلك من إرتفاع أسعار المواد الغذائية بصورة خاصة.

التأثير في نمط الغذاء وإتجاه تطوره، إن تفاقم مشكلة الأمن الغذائي سوف تعني بالإبقاء على النمط التقليدي للغذاء سائدا، كما تؤدي الفجوة الغذائية إلى نقص السعرات الحرارية عن المستوى المطلوب، وتشير مصادر منظمة الفاو إلى أن متوسط ما يحصل عليه الفرد العربي من السعرات الحرارية لا يمثل سوى 76.6%من معدل السعرات الحرارية التي يحصل عليها الفرد الأمريكي و 81.6 % بالنسبة إلى الفرد الروسي، فيما لا تمثل نسبة البروتين في وجبة الغذاء للفرد العربي سوى% 47.7 ، و 78.4 % للفرد الروسي.

المبحث الثاني :واقع إنتاج الحبوب في ظل السياسات الزراعية في الجزائر

إن الحبوب تحتل مكانة هامة في قائمة المواد الغذائية التي يستهلكها الأفراد بشكل كبير وذلك تماشيا مع التقاليد الغذائية السائدة في الجزائر، ولهذا فإن أي خلل في هذا المنتوج يؤثر سلبا على النمط الغذائي السائد، ويضع الأمن الغذائي للسكان في خطر .ولهذا فإن الزيادة في إنتاج الحبوب بوتيرة متناسبة مع الزيادة السكانية يعتبر غاية تسعى الدولة إلى تحقيقها؛ وإذا لم يكن ذلك ممكنا فعلى الأقل تلبية ولو جزء من احتياجات السكان .ومن أجل ذلك ينبغي وضع سياسة شاملة للمحافظة على الأراضي الزراعية وترقية الإنتاج وتطويره والتقليل من الفجوة الغذائية .وسيتم عرض في هذا المبحث كل من تطور المساحة ولإنتاج والإنتاجية للحبوب والسياسات الزراعية مضامينها وأهدافها والمشاكل والمعوقات التي يواجهها. [1]

المطلب الاول ::تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية للحبوب

تعتبر زراعة الحبوب من الزراعات الإستراتيجية إلا أنها تتميز بضعف الإنتاج والإنتاجية، بحيث أنها لا تغطي إلا نسبة ضئيلة من الاحتياجات المحلية، بالرغم تكثيف زراعتها وإستقرار المساحات المزروعة منذ مدة، وسيتم توضيح ذلك بشكل مفصل في هذا المطلب.

الفرع الأول :تطور المساحة الزراعية

تعتبر مجموعة الحبوب من أهم المحاصيل الزراعية التي تشكل النمط الإستهلاكي للمجتمع الجزائري، وتأتي مجموعة الحبوب في الصدارة، ولعل القمح ومركباته أكثرها أهمية لأنه يمثل القاسم المشترك الأكبر للغذاء اليومي لكل الجزائريين وبخاصة منهم عامة الشعب، بحيث يمكن إعتباره كمؤشر حقيقي لقياس مدى كفاءة الزراعة الجزائرية، وقدرتها على تحقيق الإكتفاء الذاتي والإبتعاد عن حبل التبعية، وتضم مجموعة الحبوب كل من القمح الصلب والقمح اللين والشعير والشوفان والذرة بأنواعها ونظرا إلى الأهمية الكبيرة التي يحتلها منتوج الحبوب في الجزائر، عملت الدولة على وضع إستراتيجية هدفها الأساسي رفع إنتاج وإنتاجية

[1] مبروك ساحل :مرجع سابق، ص18

الهكتار الواحد من هذا المنتوج، خاصة أن هذه المادة تكلف الدولة سنويا مبالغ ضخمة بالعملة الصعبة .

(جدول رقم7) تطور مساحة المخصصة لزراعة الحبوب في الجزائر خلال الفترة2008 – 2015[1] **الوحدة :ألف هكتار**

السنة	متوسط الفترة 2012_2008	2013	2014	2015
المساحة	**2646,51**	**2699,25**	**2509,02**	**2686.08**

-يظهر لنا من خلال الجدول رقم(1) أن المساحة عرفت تذبذبا خلال السنوات2009 – 2015 كما

أنها تتغير من عام لآخر وذلك لأسباب عديدة منها التغيرات المناخية والمساحة المتروكة بورا، نلاحظ من خلال الجدول انه خلال الفترة2009 – 2012 قدرت المساحة المزروعة بالحبوب ب 2646,51 ألف هكتار، لترتفع سنة 2013 ب 53,48 ألف هكتار، وانخفضت سنة 2014 مقارنة بالسنة السابقة لتقدر ب2509,02 ألف هكتار، لترتفع مرة في سنة 2014لتصل 2686,08ألف هكتار ويعود السبب في هذا الارتفاع إلى الدعم المقدم من طرف الدولة للفلاحين المهتمين بزراعة الحبوب والتسهيلات المقدمة من طرف العديد من الهيئات ذات الصلة بالنشاط الفلاحي سواء من حيث اقتناء البذور وآلات الرش المحوري أو الإستفادة من القروض البنكية ومدهم بمختلف المعلومات العلمية والتقنية.[2]

---

[1] **المصدر :المنظمة العربية للتنمية الزراعية**، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم 36 ، الموقع . http://www.aoad.org

[2] فوزية غربي :**الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد، جامعة منتوري قسنطينة ص120، 2007

الفرع الثاني :تطور الإنتاج

لقد عرف معدل إنتاج الحبوب تأرجحا كبيرا بين الإرتفاع والإنخفاض وكذا عدم الإنتظام من حيث الكمية، وذلك نظرا لتأثره المباشر بالعوامل المناخية وخاصة منها كمية الأمطار، والجدول رقم (8) يوضح لنا تطور إنتاج الحبوب خلال الفترة 2016 2009.

جدول رقم(8): تطور إنتاج الحبوب في الجزائر خلال الفترة2009 – 2016

الوحدة :ألف طن

السنة	متوسط الفترة 2013_2009	2014	2015	2016
كمية الانتاج	**4620,3**	**3453,2**	**3760,9**	**2942,3**

المصدر :المنظمة العربية للتنمية الز ا رعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم 37 ، الموقع http://www.aoad.org .

من خلال الجدول نلاحظ أن كمية الإنتاج في متوسط الفترة 2009–2013 قدرت ب 4620,3 ألف طن، ثم بعد ذلك سجل إنتاج الحبوب في الجزائر تراجعا معتبرا في سنة 2014 ليصل إلى 3435,2ألف طن وذلك بسبب الجفاف ثم إرتفع إنتاج الحبوب في سنة 2014ليصل إلى 3760,9 ألف طن وذلك لتحسن الظ روف المناخية، ومنه قلة تساقط الأمطار يؤثر سلبا على كمية إنتاج الحبوب، وفي سنة 2016 تراجع إنتاج الحبوب تراجعا كبيرا مقارنة بالسنوات السابقة ويعود هذا إلى عدة أسباب حسب ماأكده الدير العام للمعد التقني للزراعات الكبرى، عمر زغوان أن حملة زراعة الحبوب سنة 2016 سجلت خسارة حوالي مليون هكتار مزروعة بسبب عجز في الري خلال فصل الشتاء الماضي، وأوضح المسؤول أن قلة التساقط تسبب في ضياع وخسارة أكثر من ثلث المساحة التي جرت عليها عمليات البذر، وزيادة عن ذلك الصقيع المتشكل في درجات حرارة تحت الصفر الذي تم تسجيله بداية

ماي الماضي في كل من تيارت، تيسمسيلت و الشلف، مما أدى إلى تفاقم الوضع حيث انفجرت النباتات المزروعة بشكل كامل[1].

الفرع الثالث :تطور الإنتاجية

يمكن لمس تطور إنتاجية(مردودية)الحبوب من بيانات الجدول التالي:

جدول رقم (9) : تطور إنتاجية الحبوب في الجزائر للفترة 2008 2015

الوحدة :كجم/هكتار

السنة	متوسط الفترة 2012_2008	2013	2014	2015
الانتاجية	**1540**	**1820**	**1369**	**1400**

المصدر :المنظمة العربية للتنمية الز ا رعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الز ا رعية العربية، المجلد رقم 37 ، الموقع http://www.aoad.org

من الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك اختلالات وتذبذبات كبيرة من عام لآخر، حيث قدرت إنتاجية2013 ب 1540 كجم/هكتار، ثم إرتفعت سنة 2013 لتصل إلى - 1820 الحبوب في الفترة2008 كجم/هكتار، و انخفضت سنة 2014 انخفاض كبير لتصل إلى 1396 كجم/هكتار ثم ارتفعت سنة2015 مقارنة بالسنة السابقة لتصل إلى 1400 كجم/هكتار.

إن إنتاجية الحبوب في الجزائر تعتبر من بين المعدلات الضعيفة في المنطقة العربية تحديدا ونجد أن هناك مستثمرات تسجل مردودية ضعيفة جدا ولعل السبب في ذلك هو نوعية العمليات الزارعية وطرق إستخدام الأسمدة الكيميائية، وإنخفاض كميات الأمطار والجفاف وعلى هذا

[1] مجدولين دهينة :**استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم الاقتصاد، جامعة محمد خضير بسكرة 2016 - 2017 . ص 251-252.

يجب على الدولة أن تعطي المزيد من الإهتمام لزيادة الإنتاجية الزراعية لأنها هي المفتاح الرئيسي لزيادة الإنتاج ومن ثم تحقيق الإكتفاء الذاتي.

وبصفة عامة فإن مردودية مجموعة الحبوب تبقى دون المستويات المطلوبة لأنها ترتبط بكميات الأسمدة المستعملة وجودتها وكيفية إستعمالها وفق المعايير العلمية والتوقيت المناسب من جهة ونوعية البذور المختارة من جهة أخرى، والملاحظ بالنسبة إلى هذه الأخيرة وجود نقص في الكميات المستعملة بسبب أسعارها وندرتها في الأسواق العالمية [1].

المطلب الثاني :السياسات الزراعية مضامينها وأهدافها

نظرا إلى إختلاف السياسات الزراعية من مرحلة إلى أخرى وتنوعها، سنحاول في هذا المطلب توضيح مفهوم السياسة الزراعية وأنواعها ومضامينها وأهدافها.

الفرع الاول ::ماهية السياسة الزراعية ولأنواعها

نحاول في هذا الفرع توضيح مفهوم سياسة الزراعية وأنواعها.

1-مفهوم السياسة الزراعية :تعرف السياسة الزراعية على أنها مجموعة متكاملة من الإجراءات والتشريعات التي تتخذها السلطات العامة في الدولة وتساهم فيها بعض الهيئات الخاصة بغية تحقيق أهداف محدد تتضمنها الخطط التنموية الزراعية، هذه الأهداف غالبا ما ترمي إلى تشجيع زيادة الإنتاج لتحقيق الأمن الغذائي، وزيادة العائد من الصادرات وتكثيف الجهود لتضييق الهواء بين الطلب على الغذاء وإنتاجه، وهذه الأهداف تتطلب أيضا من الدولة مساعدة المزارعين للتغلب على جملة المعوقات كما تتطلب من الدولة أيضا الموازنة مجموعة من الأهداف المختلفة.

كما تعرف السياسة الزراعية أيضا على أنها أحد الفروع السياسة الاقتصادية العامة، يتم رسمها وإعدادها وتطبيقها في القطاع الزراعي، ويتم التنسيق والتكامل بينها وبين غيرها من السياسات الاقتصادية الأخرى لتحقيق أهدافها المسطرة.

---

[1] قصوري ريم :مرجع سابق، ص159 .

2-أنواع السياسات الزراعية :يمكن تصنيف السياسات التي إتبعتها مختلف الدول في معالجة قضاياها الزراعية مع وجود بعض الإختلافات الجزئية فيما بينها إلى ثلاث مجموعات رئيسية:

2-1-سياسات التوجيه الزراعي : تنتشر بصورة كبيرة في البلدان الرأسمالية خاصة دول أوروبا الغربية، حيث هذه تربط هذه السياسات بين مبدأين متناقضين وهما الحرية الإقتصادية والتدخل الحكومي، وهنا يقتصر التدخل الحكومي إلا في الحالات الضرورية، وقد لوحظ أن هذه السياسات أعطت نتائج إيجابية من الناحية الاقتصادية والمتمثلة في تسجيل الفائض إقتصادي في الزراعة، والذي يعتبر أحد المقدمات الضرورية لتحقيق الثروة الصناعية .[1]

2-2-سياسات الإصلاح الزراعي : ولقد طبقت في معظم البلدان النامية من آسيا وإفريقيا، وقد كانت منطلقات معظم هذه السياسات الإصلاحية تتحدد في:

-تحديد الملكية بسقف أعلى، ومصادرة ما هو زاد سواء بتعويض أو بدون تعويض.

-توزيع الأراضي المصادرة على الفلاحين الذين لا يملكون أية أرض.

-فرض إلتزامات محددة على المستفيدين من الإصلاح الزراعي.

وفي الغالب فإن الهدف الإقتصادي للإصلاحات الزراعية هو تجاوز علاقات الإنتاج القديمة، وتشجيع أساليب الإستغلال الزراعي الرأسمالي بهدف زيادة فعالية النشاط الزراعي، والعمل على إيجاد نوع من التوازن في مجال الإستثمار بين الزراعة والصناعة على أساس

---

[1] بوزيدي حافظ أمين :**د راسة قياسية لكيفية معالجة الفجوة الغذائية للحبوب في الجزائر والمغرب**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص :الأساليب الكمية في التسيير، جامعة محمد خضير-بسكرة2018-2019، ص - 141 .

تحديد الملكية الزراعية سوف يضطر الكثير من المستثمرين على الإستثمار في مجال الصناعة .

ورغم النتائج الإيجابية التي تحققت جراء هذه الإصلاحات فإنها تبقى في كل الحالات لا تقارب النتائج التي حققتها سياسات التوجيه الزراعي، ولعل السبب في سياسات الإصلاح الزراعي في حد ذاتها، بقدر ما تعود إلى عوامل عديدة، تتوزع بين عوامل موضوعية سياسية وإقتصادية أو تعود إلى المصداقية والكفاءة والتصميم في التنفيذ.

2-3-السياسات الثورية الزراعية: تجدر الإشارة إلى كل من أسلوبي الإصلاح والثورة يختلفان من حيث الفارق الزماني والمكاني والبعد الإيديولوجي، ففي حين يعبر مصطلح الإصلاح الاقتصادي عن تعديل أو ترميم ما هو كائن، فإن مصطلح الثورة يعبر عن التغير الكامل والجذري.

ومن هذا المنطلق نجد أن سياسة الثورة قد طبقت من طرف البلدان ذات التوجه الإشتراكي، من خلال إعادة ملكية الأراضي إلى الفلاحين للعمل فيها لمصلحتهم الخاصة الأمر الذي يرجع بالفائدة على مختلف فئات المجتمع، لكنها شهدت فشلا ذريعا في أغلبها بسبب طغيان المصالح السياسية على الضروريات الإقتصادية والهادفة إلى الرفع من الكفاءة الإنتاجية للقطاع الزراعي.

الفرع الثاني :مضامين السياسات الزراعية وأهدافها

سنحاول في هذا المطلب توضيح مضامين السياسة الزراعية وأهدافها:

1-مضامين السياسات الزراعية :إن السياسات الزراعية مهما إختلفت فيما بينها فهي تتضمن مجموعة من السياسات الفرعية، يتعلق بعضها بسياسات الإستثمار والتمويل، وبعضها الآخر بسياسة الأسعار والضرائب، كما يتعلق بعضها بسياسات البحث العلمي والإرشاد ونقل التكنولوجيا ....إلخ، وكلها تعتبر مكونات وعناصر لهذه السياسات وبصفة عامة يمكن تقسيم السياسات الزراعية إلى ثلاثة أنواع وهي:

السياسات السعرية والسياسات التسويقية، السياسات الهيكلية؛ وهذا التقسيم هو فقط لأغراض التحليل ذلك أن كل هذه السياسات تتكامل وتتفاعل مع بعضها.

1-1-السياسة السعرية الزراعية :إن للأسعار والسياسات الزراعية أهمية كبيرة نظرا لدورها في توجيه الموارد بين مختلف أنواع الإنتاج وكذلك في توزيع الإنتاج بين المستهلكين، إضافة إلى تأثيرها على الكفاءة الإقتصادية للموارد، ونمط وعدالة توزيع الدخول وتأثيرها أيضا على الإستهلاك وحجم العائد الصافي من التجارة الخارجية الزراعية، وكذلك تأثيرها على حجم المدخرات وبالتالي الاستثمارات الزراعية، وأخيرا تأثيرها على المستوى المعيشي للمزارعين والمستهلكين على حد السواء، كما تلعب الأسعار الزراعية دورا هاما في معدلات التضخم والبطالة والنمو الإقتصادي، وعليه فإن السياسة السعرية الناجحة تتطلب معرفة واسعة برد فعل المستهلك والمنتج تجاه تغيرات الأسعار [1].

هناك صنفان في المجتمع تتضارب مصالحها وأهدافها من حيث الإهتمام بالأسعار الزراعية تمثل المجموعة الأولى المزارعين والمنتجين، ويهم هذه المجموعة أن تكون أسعار المنتجات الزراعية مجزية، أما المجموعة الثانية فتضم المستهلكين والمؤسسات التصنيعية وهيئات التصدير، وهؤلاء يعارضون أن تكون أسعار المنتجات الزراعية عالية، حتى لا تؤثر على مستوى معيشتهم أو على العائد من نشاطهم الإقتصادي.

وحيث أن الأسعار الزراعية تعرف التقلب من موسم إلى آخر، وحيث أن هناك علاقات تشابكية في جانب العرض المحاصيل كما أن هناك روابط تبادلية وتكاملية في جانب الطلب، فإن ذلك يقتضي في حالات كثيرة تدخل الحكومة من أجل تعديل الأسعار وتوجيه الإنتاج الزراعي لأهداف متعلقة بالتنمية الإقتصادية أو لمواجهة أوضاع طارئة، وهناك وسائل مختلفة تنتهجها الحكومات في سياساتها السعرية منها تلك الأسعار لتفاعل العرض والطلب في السوق،

[1] .فوزية غربي :**الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**، مرجع سابق، ص76 .

أي وفقا لقانون السوق الحر، أو قيام الحكومة بتحديد أسعار المنتجات الزراعية ومستلزمات الإنتاج دون الأخذ بمبدأ العرض والطلب[1]

2-1- السياسة التسويقية الزراعية :تعد السياسات التسويقية جزء لا يتجزأ من السياسات الزراعية، فنجد أن كل من سياسات توفير خدمات التسويق، مع نقل وفرز وتعبئة وتخزين وتمويل الصفقات التجارية وغيرها من وضائف السوق، كلها تلعب دورا هاما في التنمية الزراعية، وفي تحديد المنفعة الإقتصادية العائدة على كل من المنتجين والمستهلكين [2]

وهناك نمطان من السياسة التسويقية، الشكل الأول يقوم فيه القطاع الحكومي بالتخطيط والتنفيذ والمراقبة للأداء في كل مرحلة من مراحل التسويق، أما الشكل الثاني فيقوم على إنتهاج سياسات تسويقية مبنية على آليات السوق وتحرير الأسعار وإلغاء القيود التجارية وإعطاء دور رئيسي للقطاع الخاص في التسويق الداخلي والخارجي للمنتجات الزراعية والمدخلات[3]

2-3-السياسة الهيكلية الزراعية :هي السياسات التي تمس الجانب الهيكلي للقطاع الزراعي، والهادفة إلى تطوير المشاريع الزراعية أو تنظيميها أو لمواجهة الصعوبات الطارئة، أو إستحداث البدائل للحفاظ على المنافع الاجتماعية، فقد تحدث لمواجهة التغيرات الشديدة التي تمس الجانب الهيكلي خلال عملية التحول من الزراعة التقليدية إلى الزراعة الحديثة، أو نتيجة التغير الفني الذي يغير علاقات المدخلات المخرجات لنظام زراعي قائم، أو يقدم نظاما زراعيا جديدا، أو تغيير أنماط الملكية الزراعية [4] فالسياسة الهيكلية للقطاع الزراعي ومن أجل أن يتكيف مع سياسة التحرير الاقتصادية يتطلب اتخاذ العديد من الإجراءات حتى لا تنكس سلبا على آداء هذا القطاع، وذلك من خلال العمل على:

---

[1] فوزية غربي :**الزراعة العربية وتحديات الامن الغذائي حالة الجزائر**، مرجع سابق، ص119-122.

[2] منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، **نداولة التنسيق والتكامل الزراعي العربي 1986** ، روما 1986 ، ص33 .

[3] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **السياسات الزراعية**، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 21 ، سبتمبر 2003 . ص16

[4] فوزية غربي :**الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**، مرجع سابق، ص91 .

-تحرير الإنتاج الزراعي وأسعار السلع الزراعية باستثناء بعض المحاصيل الإستراتيجية.

-خوصصة القطاع العام.

-إنشاء الغرف الفلاحية لزيادة التقارب والتشاور مع المزارعين والفلاحين.

-إنشاء تعاونيات زراعية على أسس تجارية وإقتصادية وإنشاء جمعيات زراعية.

- .إلغاء إحتكار الدولة في التجارة الداخلية والخارجية على بعض المنتجات الإستراتيجية

2-أهداف السياسة الزراعية :تنبع أهمية السياسات الزراعية من كونها تمثل الوسائل التي تعتمدها الحكومة من أجل بلوغ الأهداف المسطرة وذلك كله لأجل تحقيق التنمية الزراعية وتتمثل أهداف السياسات الزراعية في ثلاث نقاط رئيسية هي[1]:

2-1-تحقيق توزيع للدخل ولاثرولة :وذلك في إطار الموارد المستخدمة، وينطوي ذلك على ترشيد إستخدام الموارد وتقليل الفاقد الإقتصادي في إستخدامها، وبمعنى آخر إعتماد فرصة التكاليف البديلة في توزيع الموارد.

2-2-إستغلال الموارد :ويكون ذلك بشكل يحول دون إستنزافها وتدهورها، وبمعنى آخر أخذ مسألة البيئة وإستدامتها بعين الإعتبار .وبالرغم من ترابط الأهداف إلا أنها تسير في إتجاه واحد وتبقى متلازمة مع بعضهاالبعض كأجزاء لهدف واحد وهو " تحقيق الرفاهية الإقتصادية بطريقة لا تتعارض وشروط التنمية الزراعية المستدامة."

وهناك أيضا من ربط أهداف السياسة الزراعية في مجموعة النقاط التالية:

---

[1] أحمد لعمي، عمر عازوي :**انعكاسات الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي لقطاع الزراعة ولأثره على السياسات الزراعية**، الملتقى الوطني الأول 23 افريل 2003 المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة ورقلة، الجزائر22 ص62 .

-زيادة الدخل الوطني الزراعي الذي يدخل ضمن الدخل الوطني الإجمالي، مما يرفع من نصيب من الدخل الحقيقي .

-زيادة الإنتاج الغذائي لتلبية الطلب المتزايد من طرف السكان الذين هم في تزايد كذلك زيادة الصادرات والحد من الواردات وخلق وظائف جديدة من خلال تغطية مطالب القطاعات الأخرى، خاصة قطاع الصناعة .

-رفع مستوى معيشة السكان خاصة في المناطق الريفية التي يعتمد سكانها في معيشتهم على القطاع الزراعي .

-تحقيق الإستقرار الإقتصادي بصفة مستمرة من خلال العمل على إنتاج أكبر قدر من الناتج المادي وتحقيق أعلى مستويات الإستغلال للمواد المتاحة من اليد العاملة والموارد الطبيعية والتكنولوجية .

-التوسع في الهيكل الإنتاجي باستحداث وحدات إنتاجية جديدة أو تطوير الوحدات الموجودة في مختلف الفروع الزراعية.

-نشر العدالة الإجتماعية، ويقصد بها التوزيع العادل للدخل الوطني بين مختلف الطبقات الإجتماعية التي ساهمت في تحقيقه، وبين مختلف أفراد كل طبقة، كذلك العدالة في توزيع منافع النشاط الزراعي بين المشاركين في الإنتاج [1].

[1] حسني علي، **دولر السياسة الزراعية في تحقيق الامن الغذائي :د راسة حالة لمديرية المصالح الفلاحية لولاية بسكرة**، مذكرة ماستر، قسم العلوم السياسة، تخصص السياسة العامة والإدارة المحلية، جامعة محمد خيضر بسكرة2015 2016، ص12-14.

المطلب الثالث :مشاكل ومعوقات الزراعة في الجزائر[1]

لقد أحاطت بالقطاع الزراعي مشاكل ومعوقات عدة تؤثر تأثير مباشر في الإنتاجية، وهناك مشاكل ومعوقات طبيعية وبشرية وتنظيمية وهناك مشاكل أخرى، وسوف نتناول بعضها بشيء من التفصيل.

الفرع الاول :مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد الأرضية والطبيعية

تعتبر كل من الموارد الأرضية والمائية بمثابة الركيزة الأساسية للتنمية الزراعية، ومن أهم العناصر ذات الوزن الكبير في الجزائرغير أن بعض الممارسات البشرية غير الرشيدة والمرتبطة بالزراعة وغيرها من الأنشطة التي يمارسها الإنسان أدت إلى التدهور الكمي والنوعي لهذين الموردين، الأمر انعكس سلبا على الإنتاج والإنتاجية على مر السنين، بحيث أصبحت نادرة وتمثل عائقا أمام تطور الزراعة ورفع قدرتها الإنتاجية وسنتطرق في هذا الفرع إلى أهم هذه المشاكل.

1-مشاكل ومعوقات تتعلق بنوعية الموارد الأرضية :تتمحور المشاكل الكمية والنوعية للموارد الأرضية حول التغيرات التي تحدث للأراضي الزراعية والتي تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة في قدرتها وإستدامة عطائها، وتؤدي العوامل الطبيعية دورا كبيرا في تحديد القدرات الإنتاجية للقطاع الزراعي، فبدون وجود مساحة أرضية صالحة للزراعة يستحيل تحقيق إنتاج مهما بذلت من جهود وفي هذا الإطار، وتبعا لإحصائيات العام 2002 التي أشرفت عليها وزارة الفلاحة فإن المساحة الكلية للأراضي العامة الجزائرية تقدر بحوالي 238 مليون هكتار منها أراضي مستعملة للفلاحة تقدر ب 40.7 مليون هكتار أي% 17 من المساحات الكلية، وأراضي صالحة للزراعة والتي تمثل % 20.2 من الأراضي الزراعية المستعملة(208مليون هكتار)، وكذلك ما يسمى بالأراضي الأخرى والتي تشمل أراضي حلفائية وغابية وتلك التي غير صالحة للزراعة.

---

[1]-جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية والزراعة ، السياسات الزراعية العربية في عقد 90، التقرير الشامل الخرطوم ، 2000، ص172

2-مشاكل ومعوقات تتعلق بطبيعة الأرض الزراعية :تعاني الأراضي الزراعية بالجزائر عدة مشاكل أهمها تناقص الرقع الزراعية وتفتت وتبعثر الحيازات، إلى جانب إختلال العلاقة بين الأرض الموارد المائية وهذه الخصائص تجعل من الأرض غير إقتصادية، بحيث تقتصر على نمط إنتاجي قوتي أو محدود الجدوى.

أما بالنسبة إلى تناقص الرقعة الزراعية، كما ونوعيا، فيمكن حصر أسباب التناقص من الأراضي الزراعية في ثلاث مجموعات وهي :

الإنتقاص العمدي من جانب الإنسان، والفقد في الأراضي بسبب متطلبات الزراعية، والفقد في خصائص الأراضي الزراعية.

3-مشاكل ومعوقات تتعلق بطبيعة الحيازات: [1] إن توزيع الأراضي الزراعية والمستثمرات الفلاحية في الجزائر يطغى عليه طابع الحيازات الصغيرة ذات الزراعات الخفيفة والمتنوعة المخصصة للاستهلاك العائلي بدرجة أولى .مع ما يرافق ذلك من مشاكل تتعلق بصعوبة حصر الحيازات وتحديدها، وهذا ما حاولت السلطات الفصل الأول الإطار النظري للفجوة الغذائية العمومية إيجاد حلول لها من خلال حزمة القوانين والقرارات المختلفة والمتناقضة في بعض الأحيان، إلا أنها باءت بالفشل إلى حد الأن، حيث أن ثلاثة ملايين هكتار تابعة للقطاع الخاص لا تزال دون عقود، نفس الشيء بالنسبة للعقود الإدارية الممنوحة للمستثمرات الفلاحية.

وتبقى إشكالية العقار الفلاحي مطروحة، لاسيما أن المؤسسات المالية أصبحت مجبرة على تقديم القروض بضمانات مادية، أثر ذلك على تمويل العمليات الإنتاجية، يدفع بعض المنتجين إلى الإنحراف إلى أعمال غير رسمية منها التأجير أو التنازل عنها، في إنتظار ما سيؤول إليه قانون الإمتياز الفلاحي الجديد الذي يمنح للفلاح عقد إمتياز يمكن بواسطته التعامل بصفة قانونية مع الهيئات المالية باعتباره كضمان للقرض.

(1) – M،F،RACHEDI: «Notion de securit e Alimentaire et g ESTION DES Espèces »، Revue Céréaliculture ، N34 Alger، 2000، P، 15

4-مشاكل و المعوقات تتعلق بالموارد المائية: [1] تعتبر المياه من الموارد الأكثر ندرة بين الموارد الزراعية الطبيعية بالنسبة للجزائر، حيث تعتمد معظم مساحات الزراعة في ريها على الأمطار رغم ندرتها وتذبذب سقوطها من حيث الكمية و الكثافة وكذلك من حيث مدة الهطول وعدم إنتظام توزيعها من منطقة إلى أخرى .

الفرع الثاني :مشاكل ومعوقات تكنولوجية[2]

تعتبر التكنولوجيا المستعملة في الزراعة عاملا أساسيا في تحديد معدل الإنتاج و الإنتاجية .ويعود إنخفاض الإنتاجية بالجزائر إلى إعتمادها في الإنتاج على تكنولوجيا بسيطة وتقليدية كالعمل اليدوي الإنساني أو الحيواني ورغم توسع إستفادة القطاع الزراعي من كثير من المدخلات الحديثة للإنتاج كالجرارات و الحاصدات و الآلات المختلفة و إستخدام الأسمدة، إلا أن ذلك ليس بالكافي، ويجب على السلطات العمومية دعم هذا القطاع بالمكننة وباقي مدخلات الإنتاج الحديثة

الفرع الثالث :مشاكل ومعوقات متعلقة بالموارد البشرية والمادية والتنظيمية:

ترتبط هذه المشاكل بالجوانب ذات الصلة بممارسات العاملين في القطاع الزراعي كأشخاص وكتنظيمات من حيث قد راتهم الآدائية و إمكانيتهم المادية التي تم تسخيرها للعمل في هذا المجال.

1-مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد البشرية والمؤسسية:

نعني بها خصائص القوى الزراعية العاملة ومتطلباتها العلمية حيث يعاني القطاع الزراعي مشكلة عدم التوازن بين العرض و الطلب في سوق العمالة الزراعية، كما أن هذا القطاع غير مغري مما يجعل الإقبال عليه ضعيفا، ويعود هذا النقص في القوى العاملة إلى إنعدام الحوافز التي يقدمها القطاع الزراعي وإلى معاناة العمال من مشاكل إقتصادية وإجتماعية بسبب إنخفاض الإنتاجية الدخل و المستوى المعيشي في الريف بفعل السياسات

---

[1]-السياسات الزراعية العربية في عقد التسعينات ، مرجع سابق ص04

[2]-جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2002، ص35

الإقتصادية والتهميشية للريف مما يؤدي غالبا إلى النزوح والهجرة هربا من الظروف المعيشية القاسية.[1]

يضاف إلى ذلك نوعية اليد العاملة الزراعية التي تعاني نقصا في معرفتها لأساليب الإنتاج العملية ووسائله الحديثة وكيفية إستخدامها وذلك بسبب عدم حصولها على فرص التعليم والتدريب الفني الزراعي وإنتشار الأمية وإتباع الطرق التقليدية الذي يؤثر بصفة مباشرة في مستوى الإنتاجية.

2-المشاكل والمعوقات التنظيمية والمادية:

وهي كثيرة نذكر منها:

2-1-مشاكل التسويق :حيث أن السوق يعرف تدنيا في نوعية المنتجات المعروضة في الأسواق وعدم توافر الحد الأدنى من الشروط الفنية ونقصا كبيرا في الخدمات التسويقية المتوافرة في مجال البحوث التسويقية ودراسات الأسواق، والعجز في الكفاءات التسويقية المدربة، مما يؤدي إلى بناء قرارات المزارعين المتعلقة بالإنتاج على الإحتياجات الفعلية للأسواق المحلية أو أسواق التصدير، وإرتفاع نسبة الفاقد نتيجة لعدم المعرفة الكافية لدى المزارعين للأساليب المناسبة لعمليات ما بعد الحصاد من تعبئة ونقل وتخزين وغياب الإرشاد التسويقي في هذا المجال.

2-2-مشاكل ندرة رؤوس الموارد المحلية والأجنبية لتمويل الزراعة :لعل من أبرز المحددات والمشاكل التي تواجه مسارات الأمن الغذائي تلك التي تتصل بقلة المخصصات الإستثمارية والتمويلية المتاحة للقطاع الزراعي على المستويين العام والخاص مما أدى إلى قصور الطاقات الإنتاجية على الوفاء بالإحتياجات المتزايدة على الغذاء وتخلف الهياكل والأنظمة التسويقية وضعف التجارة البينية وإزالة تلك المحددات وتخفيف وطأتها في ظل المتغيرات الإقتصادية والمناخية والبيئية على المستويات الإقليمية والدولية مما يتطلب إحداث

[1] -فوزية غربي :**الزراعة العربية وتحديات الامن الغذائي**، مرجع سابق، ص- 282 -292 .

المزيد من آليات التنسيق والتعاون العربي الإقليمي لإحداث طفرة إنتاجية وتسويقية وتجارية تراعي فيها مرتكزات الكفاءة والمزايا التنافسية بما يعزز إمكانات الأمن الغذائي وإستدامة المورد.

وعليه يعتبر التمويل عنصرا جوهريا في النهوض بالزراعة كما ولا تقتصر مهمته على رفع العبء عن كاهل المزارع فحسب بل على التعجيل بتطبيق التكنولوجيا الحديثة ويؤدي بالتالي إلى تنمية المجتمع الريفي سواء بزيادة الدخول أو نقل المجتمع الريفي من التخلف إلى طريق التقدم.

2-3-مشاكل ومعوقات تتعلق بارتفاع عنصر المخاطرة في النشاط الزراعي :تعتبر المخاطرة من خصوصيات النشاط الزراعي لأن الطبيعة تتدخل في هذا النشاط، حيث يواجه القطاع الزراعي العديد من عناصر المخاطرة في مراحل الإنتاج المختلفة وتتمثل في التغيرات الجوية من حرارة وصقيع وأمطار وجفاف، وكذلك يمكن يتعرض الإنتاج للإصابة بالآفات الزراعية المختلفة الحشرية والفطرية والفيروسية وإحتمال تعرض للأضرار الناتجة عن الفيضانات وغيرها من الكوارث الطبيعية .[1]

[1] عز الدين سمير، انعكاسات مسح ديون الفلاحين على التنمية الفلاحية في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2012 -65.، ص-ص 2011- 59 ، والعلوم التجارية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر .

المبحث الثالث :واقع الفجوة الغذائية في الجزائر

بالرغم من إمتلاك الجزائر العديد من المقومات الزراعية قد لا تتوفر عليها الكثير من الدول إلا أنها تواجه أزمة الأمن الغذائي، ما يستدعي اللجوء إلى الإستيراد لتغطيته مما ينتج عليه الكثير من المشاكل الإقتصادية ولقد أصبح الآن أكثر مما سبق خطورة الإعتماد على الخا رج في تأمين حاجات السكان من الغذاء، حيث أصبح من ضروريات الأمن القومي وأهم مقومات حرية القرار السياسي لأي مجتمع أن يحقق حد أدنى على الأقل من الإكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الأساسية، فمن من بين أهم السلع الإستراتيجية المساهمة بشكل كبير في الفجوة الغذائية هي الحبوب مما يستدعي العمل السريع والجاد لإيجاد بدائل عن الإستيراد من أجل تقليص هذه الفجوة .وسنتطرق في مبحثنا هذا إلى كل من الفجوة الغذائية وأسبابها ومعدل الإكتفاء الذاتي ومحدداتها في الجزائر وكذلك إستراتيجيات الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي وتحديتها.

المطلب الأول :تطور الفجوة الغذائية الإجمالية ومعدل الإكتفاء الذاتي في الجزائر

يتحدد الأمن الغذائي في الجزائر من خلال الفجوة الغذائية ومعدل الإكتفاء الذاتي.

الفرع الأول :الفجوة الغذائية الإجمالية في الجزائر

تختلف مساهمة الدول العربية في قيمة الفجوة الغذائية العربية وفقا لأعداد السكان ومستويات الدخول، والأنماط والعادات الإستهلاكية السائدة، هذا بجانب حجم الموارد الزراعية الطبيعية المتاحة وكفاءة إستخدامها ويتضح من إحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية أن الجزائر في المرتبة الثانية من حيث2015ويبدو جليا أن مساهمتها في قيمة الفجوة الغذائية العربية بنسبة % 15,9 كمتوسط للفترة2013-2014-2015. مساهمة الجزائر في الفجوة الغذائية العربية في نمو متواصل؛ فلقد سجلت السنوات2013 18,8 %

وهذا مؤشر خطير يدل على إتساع الفجوة ، 16,8%، %على التوالي النسب التالية9,83 الغذائية في الجزائر، وبالرغم من أن الجزائر قد خطت خطوات مقدرة في مجالات زيادة

الإنتاج الزراعي إلا أن هذا الإنتاج يتعرض إلى فقد جزء كبير خلال عملية التخزين و النقل، حيث قدرت كمية الفاقد و المهدر من السلع الغذائية الرئيسية في الجزائر سنة 2015 بنحو 15 %من إجمالي ما يتم إنتاجه سنويا من الغذاء الموجه للإستهلاك، وهو ما ساهم في إنخفاض مؤشر الأمن الغذائي في الجزائر عام 2015 إلى مستوى54,3 نقطة من مجموع 100 نقطة كاملة، وبذلك إحتلت الجزائر المرتبة 66 ضمن 113 دولة شملها المسح عالميا في مؤشر الأمن الغذائي لسنة2015 .

ومن أسباب ظهور هذه الفجوة هي إرتفاع معدلات النمو السكاني، وإنخفاض متوسط دخل الفرد وتباين توزيعه، بالإضافة إلى سيادة النمط الإستهلاكي الذي يرتكز فيه الغذاء على المادة الإستهلاكية الرئيسية، وهو الأمر الذي يؤدي إلى توجيه أي زيادة في الدخل إلى الطلب على الغذاء أكثر من أي سلعة أخرى، فضلا إلى عوامل أخرى تتمثل في سوء إستغلال الموارد الزراعية المتاحة، وضعف الإستثمار في مجال البحوث الزراعية وعدم إستقرار السياسات الزراعية، وهو الأمر الذي يؤدي إلى ضعف الإستثمارات الموجهة للقطاع[1].

كما تعود أسباب تفاقم الفجوة إلى ضعف آداء القطاع الزراعي بسبب عدم معالجة المشكلات المزمنة في بنية هذا القطاع المتمثلة في تخلف البحوث الزراعية ومحدودية إستخدام التقنية الحديثة وضعف الإنتاجية الزراعية مقارنة بمثيلاتها في العالم وتدني كفاءة إستغلال الموارد المائية لدرجة باتت تنذر بأخطار فادحة على مستقبل الأمن الغذائي والتنمية الزراعية والريفية بمجملها وبشكل فعال في التنمية الزراعية وعدم فعالية برامج التنمية في الريف وعدم التكامل بين الموارد البشرية والمالية والطبيعية وضعف البنى الأساسية، والفجوة الواسعة في الخدمات الزراعية المساندة بشكل لا يمكن إقامة زراعة فعلية .

ويضاف إلى ذلك تعاقب فترات الجفاف ونقص الأمطار مع الإستمرار في هدر الموارد المائية وقلة الموارد المالية المخصصة للتنمية الزراعية وعدم قدرة السياسات والإجراءات

(1) -أحمد سلامي :واقع الفجوة الغذائية الجزائرية للحبوب في الاقتصاد الجزائري مقاربة تحليلية استشرافية في الفترة 1970،مجلة المؤسسات، ، .العدد12 جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر 2017، ص 16 ،.

المتخذة على معالجة تبعيتها وسيؤدي استمرار هذه الأوضاع إلى ضغوط كبيرة على ميزانية الدولة وتحويل القسم الأكبر من الموارد لتأمين الغذاء وتجمل الشريحة الأوسع من السكان أعباء كبيرة جراء الإرتفاع المستمر في أسعار الأغذية مما يزيد من حدة الفقر وتدني الأوضاع الصحية ويترك آثارا سلبية بالغة على مجمل الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية[1]

ولهذا فإن وضعية تغذية الفرد الجزائري تعرف تذبذبا يميل أكثر نحو التراجع، خصوصا في الآونة الأخيرة، مع الإرتفاع الفاحش في أسعار المواد الغذائية الأساسية عالميا .وهذا التقييم مرتكز على تحليل معدلات الإنتاج والواردات، وكذلك قائم على تحليل الأرقام المتعلقة بالنمو الديمغرافي، غير أن بعض الفئات من المجتمع قد عرفت تضررا أكثر من جراء إلغاء دعم الأسعار عند الإستهلاك، في حين مازالت الواردات من المواد الغذائية تضمن جزءا كبيرا لتغذية السكان، خاصة فيما يتعلق بالحبوب ومشتقاتها، وغيرها من المواد الغذائية الاستراتيجية، فإن تلبية الإحتياجات من السلع الإستراتيجية من قبل الإنتاج الوطني لا تتجاوز على وجه العموم% 40 ، أما النسبة المتبقية % 60 فتغطى عن طريق الواردات الغذائية حيث قدرت قيمتها سنة 2014 ب 9427,49 مليون دولار، وبناء على تصنيف دولي خاص بعدد السكان الذين بإمكان دولة تغذيتهم بالاعتماد على الأراضي التي تتوفر عليها، أشار حميد آية عمارة إلى أن الجزائر تصنف في المرتبة السابعة على سلم يتكون من تسع درجات، مما يجعلها في الدول ذات الخطر المرتفع في مجال الأمن الغذائي، وهذه الحقائق من أحد المختصين في الشأن الفلاحي تؤكد حقيقة عجز الجزائر الغذائي[2]

---

[1] قصوري ريم :مرجع سابق، ص-172-173.

[2] فوزية غربي :**الزراعة العربية وتحديات الامن الغذائي حالة الجزائر**، مرجع سابق، ص-65- 67.

الفرع الثاني :معدل الإكتفاء الذاتي:

يعرف الإكتفاء الذاتي الغذائي بأنه" قدرة المجتمع على الإعتماد الكامل على الموارد والإمكانيات الذاتية في إنتاج كل إحتياجاته محليا [1]، أي أن الإكتفاء الذاتي هو إنتاج الغذاء بكميات كافية تغني البلد عن الاستيراد الغذاء من الخارج، وإذا لم تتوفر الكميات اللازمة المطلوبة لكل سكان البلد الواحد أي أنها تنتج محليا بالقدر الكافي، دل ذلك على وجود قصور في الإنتاج الغذائي بمختلف مكوناته الزراعي والنباتي والحيواني، وهو ما يعني أيضا أن الكميات المطلوبة لا تتوافق مع الكميات المعروضة، مما يؤدي في نهاية الأمر إلى العجز في الميزان التجاري وهو ما يطلق عليه الفجوة الغذائية.

أما درجة الإكتفاء الذاتي فهي تقيس نسبة الإنتاج المحلي إلى المتاح للإستهلاك الكلي، سواء تم إنتاجه محليا أو تم إستيراده من خارج الوطن، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الجزائر تعرف ثلاث مستويات من الإكتفاء الذاتي وذلك وفقا إلى ثلاثة مجموعات من السلع.

والحبوب من السلع تنتمي إلى مجموعة السلع ذات نسب الإكتفاء الذاتي المنخفضة التي تعرف نسب استيراد عالية، والتي لا تتعدى متوسط نسب الإكتفاء الذاتي[2] يبقى إنتاج الحبوب عاجزا على تغطية الطلب الوطني، والدليل على ذلك هو الزيادة المطردة في نسبت إستيراد الحبوب من مجموع الواردات الغذائية، التي ترتفع بوتيرة متزايدة من عام إلى أخر، مسجلة عبئا ثقيلا على خزينة الدولة التي تعتمد أساسا على ريع المحروقات حيث تتراوح متوسط القيمة الإجمالية لواردات الحبوب ما بين 900 مليون 1,1 مليار دولار سنويا [3] ومن الملاحظ أن الجزائر تعاني حالة عدم الإكتفاء الذاتي من السلع الأساسية ذات الإستهلاك الواسع

---

[1] رزيقة غراب :**إشكالية الامن الغذائي المستدام في الجزائر :واقع وآفاق**، مجلة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة سطيف1 ، العدد 13. 2015 ، ص52

[2] بن يمينة إيمان، زدوري عبد المجيد :**سياسات التنمية الزراعية ودورها في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص تمويل التنمية، جامعة 8 ماي 1954 قالمة، 2016 -2015 ، ص - 74 –75.

[3] فوزية غربي :**الزراعة العربية وتحديات الامن الغذائي حالة الجزائر**، مرجع سابق، ص 279 ، بتصرف.

والضروري وهو ما يعني أن ميزان المدفوعات يعاني عجزا مستداما بسبب تزايد فاتورة الإستيراد، وهو ما يشكل خطورة الأمن الإنساني، مادام تشكل ضرورة ملحة لحياة البشر، وبالذات مع التراجع في الإستثمار الإنتاجي لاسيما المجال الغذائي .ورغم كون الجزائر تملك ميزة نسبية من حيث إمتلاكها للغاز والنفط والفوائض المالية التي تحققها من جراء إرتفاع أسعار هذه المواد الأولية، إلا أن وضعها وأمنها يبقيان مهددان، ما دامت عاجزة بشكل كبير عن تحقيق الإكتفاء الذاتي من الإنتاج الغذائي .

لأن من شأن أي حصار على الجزائر أن يؤدي إلى إنهيار إقتصادها، كما من شأن أي إنخفاض في أسعار النفط أو إرتفاع في أسعار القمح أن يدخل الجزائر في أزمة إقتصادية خانقة .والأدهى من ذلك أن الدولة التي تعاني نقص نسبة الإكتفاء الذاتي من الأغذية تتعرض في حالات كثيرة إلى ما يعرف بالحظر الغذائي .

المطلب الثاني :محددات الفجوة الغذائية في الجزائر

يمكن إرجاع أسباب المشكلة الغذائية في الجزائر بالأساس إلى قصور الإنتاج الزراعي المحلي عن مواجهة الطلب الغذائي لسكانها بالإضافة إلى الأسباب التالية:

1-الأسباب الديمغرافية :يعتبر إرتفاع السكان ومعدل النمو السكاني وتحسن مستوى الدخل والمعيشة من العوامل الأساسية لإرتفاع حجم الطلب على المواد الغذائية، وتعتبر معرفة حجم السكان ووتيرة نموه وتوزيعه الجغرافي من العناصر الأساسية في تخصيص الموارد والثروات الوطنية والتكفل بإحتياجات السكان، وتجدر الإشارة هنا أنه بلغ عدد سكان الجزائر 40836000نسمة سنة 2016 بنسبة نمو ديمغرافي قدرت ب2.17% وتشير التوقعات أنه سيرتفع عدد السكان إلى حوالي 44 مليون نسمة سنة 2030 وإلى أكثر من52 مليون نسمة في أفاق 2050 ، وستترتب على هذه الزيادة المعتبرة زيادة في الطلب على الغذاء وهو ما يمثل تحديا كبيرا للجزائر في توفير الغذاء بالكميات المطلوبة وبشكل مستدام، خاصة وأن مساحات

الأراضي الزراعية في تناقص منذ الإستقلال نظرا للزحف العمراني الذي أدى تزايد حجم الطلب على المواد الغذائية بفعل تحسن نمط والشابة منها بسبب هذه الهجرة.

2-**السياسة الاجتماعية** :تميزت الجزائر بسياسة دعم الأسعار منها الماء والطاقة والخدمات عموما ودعم أسعار المواد الغذائية خصوصا(دقيق، الخضر الجافة، الحليب ومشتقاته، الزيوت)....مما سمح للمواطن الجزائري بالوصول إلى مستويات إستهلاك وحماية إجتماعية مقبولة وتحسن كمي ونوعي في الوجبة الغذائية خلال هذه الفترة، أما في فترة ما بعد التسعينات وجد أن سياسة الدعم مكنت السكان من الحصول غذائية مقبولة ولكن بالمقابل مكنت الأسر ذات المداخيل المرتفعة من إستهلاك السلع المدعمة بقدر أعلى وحملت ميزنية الدولة مبالغ معتبرة، ومع إتساع المجال الذي تغطيه الخدمات العمومية وتعرض الدولة لأزمة مالية بفعل إنخفاض عائدات المحروقات في أوائل التسعينات وتراكم المديونية الخارجية دفع الدولة إلى تطبيق برنامجي التكييف والتعديل الهيكلي فقامت بتحرير الأسعار وإلغاء الدعم المالي لمعظم السلع والخدمات، وقد أدت هذه الإصلاحات إلى إنخفاض القدرة الشرائية لدى المواطن وإنتشار الفقر والبطالة.

3-**الأسباب التنظيمية** :لطالما سعت الجزائر إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستقلة وذلك بالعمل على تطوير الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والثقافية وتحسين مستوى دخل الأفراد ورفع مستوى التشغيل ولتحقيق ذلك ركزت إهتماماتها على الصناعات المنتجة بالدرجة الأولى على إعتبار أن التنمية الصناعية ستؤدي إلى تحديث القطاع الزراعي وإحداث تطور إجتماعي وثقافي، إلا أنها لم توفق في تطوير القطاع الزراعي نظرا لإنخفاض مستوى الإنتاج الزراعي بشقة النباتي والحيواني وإزدياد التبعية إتجاه الخارج وخاصة في المواد الغذائية الأساسية، وتمس الجوانب التنظيمية في ضعف الإنتاج الزراعي أساسا في بنية الملكية الزراعية وأساليب إدارة الإستغلاليات الزراعية.[1]

[1] بن يمينة إيمان، **زدوري عبد المجيد** :مرجع سابق، ص75 .

4-العوامل الطبيعية :وتشمل الأراضي الزراعية والظروف المناخية والموارد المائية، حيث تعتبر الأ راضي الصالحة للزراعة والمسقية منها محدودة مقارنة بالمساحة الإجمالية وعدد سكان الجزائر، إذ بلغت مساحة الأ راضي الصالحة للزراعة(414316.4 كلم مربع) أي بنسبة % 17.39 من المساحة الكلية ونسبة 2.62%من الأ راضي الزراعية المروية من إجمالي الأ راضي الزراعية سنة 2013 حسب بيانات البنك الدولي أما عن الظروف المناخية فينقسم الإنتاج الفلاحي من حيث تأثره بالعوامل المناخية إلى ثلاث فئات وهي الفئة الأولى :

المنتوجات هي تقريبا في مأمن عن التقلبات المناخية خاصة كمية الأمطار المتساقطة سنويا وتشمل الفواكه والخضر(خاصة المسقية)واللحوم البيضاء والبيض، الفئة الثانية : المنتوجات التي لا تتأثر كثيرا وبشكل متأخر في حالة إستمرار الجفاف تتمثل في الحليب واللحوم الحمراء والمزروعات الصناعية، الفئة الثالثة :المنتوجات التي تتأثر كثيرا بالظروف المناخية وتشمل الحبوب الشتوية والبقول الجافة والأعلاف، وبصفة عامة يعتبر تساقط الأمطار بالكميات الكافية وفي الموعد المناسب عاملا محددا للإنتاج الزراعي الغذائي، وهي تتحكم في إنتاج المواد الأساسية كالحبوب بدرجة كبيرة حيث أن سقوطها بالكمية المناسبة ليس كاف للحصول على إنتاج كمي ومردودية جيدة من الحبوب إذ لم تتوزع كميات الأمطار المتساقطة بشكل مناسب عبر الموسم الزراعي.

5-العوامل البشرية :عانى ولا يزال يعاني القطاع الزراعي في الجزائر من نقص في الإطا رات الفنية واليد العاملة الزراعية المؤهلة مما أثر سلبا على تطور الإنتاج الزراعي، ويعود سبب ذلك إلى ضعف التكوين وخاصة في بعض التخصصات مثل التهيئة الريفية والمكننة الفلاحية وقلة أو عدم توفير الظروف الإجتماعية والمادية والمعنوية المناسبة لإستقرارهم حيث بلغت نسبة العاملين في القطاع الزراعي % 10.8 من إجمالي المشتغلين في الجزائر سنة 2013 حسب إحصائيات البنك العالمي ويرجع هذا النقص إلى توجه اليد العاملة نحو باقي القطاعات(الصناعة، البناء والأشغال العمومية، والخدمات)....لما تقدمه من مداخيل

جيدة وإمتيازات إجتماعية وصحية كالمنح العائلية والضمان الإجتماعي والتقاعد إضافة إلى الهجرة الداخلية.

6-السباب التكنولوجية :تتمثل في قصور الإنتاج الزراعي ونقص إستخدام مستلزمات الإنتاج الزراعي وتخلف أساليب العمليات الزراعية وضعف البحث العلمي والإرشاد الزراعي [1]

المطلب الثالث :إستراتيجيات الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي ولتحديتها

نحاول في هذا المطلب توضيح الإستراتيجيات التي وضعتها الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي وتحديتها.

الفرع الأول:إستراتيجيات الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي

إن مشكلة العجز الغذائي في الجزائر لا يمكن أن تحل بالإعتماد على الإستيراد الذي أصبح يهدد السيادة الوطنية، وإنما بالإعتماد على الذات، فقد آن الأوان لمواجهة المشكلة وتحديها، ولا يكون ذلك إلا بوضع وتنفيذ إستراتيجية محكمة.

إن أي إستراتيجية تنموية لتخلص من مشكلة الغذائي لابد وأن تتخذ من التنمية الزراعية المستدامة غاية لها، وتحديد هذه الغاية ينطلق من معرفة الأسباب الحقيقية الكامنة وراء مشكلة الأمن الغذائي، وإيجاد حل جذري ودائم لها.

إن الإرتفاع المتزايد لعدد السكان وسوء إستخدام الموارد الطبيعية الزراعية وغيرها، عوامل زادت من تفاقم وحدة المشكلة الغذائية في الجزائر، هذا ما يجعل الخيار الإستراتيجي للخروج من هذه الأزمة يستوجب تحقيق تنمية زراعية مستدامة، وهذه الأخيرة لا يمكن أن تحدث إلا بتحقيق الأهداف التالية:

---

[1] شيخاوي سهيلة، عدالة العجال **:نمذجة التنبؤ بقيمة الواردات الغذائية الجزائرية**...آفاق 2022 ، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2018 ، ص7-8.

الهدف الأول ::زيادة الإنتاج الزراعي كما وكيفما حتى يستطيع الإستجابة لمقتضيات الإستهلاك من المواد الغذائية.

الهد ف الثاني :تحسين أداء وفعالية القطاع الزراعي ورفع الإنتاجية الزراعية عن طريق الإستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية والإدخال المتزايد لمختلف الإبتكارات والإختراعات التقنية الزراعية، وذلك لتعزيز القدرة التنافسية للزراعة الجزائرية، وتمكين الإنتاج الوطني من الإحلال محل الواردات الزاعية التي تنهك الميزان التجاري.

الهد ف الثالث :إن التنمية الزراعية المستدامة تعد مطلبا أساسيا لتحقيق الأمن الغذائي، وأن تحقيق هذا المطلب يستدعي تحقيق التكامل الإقتصادي الزراعي، وخلق مناخ محفز للإستثمار الزراعي، والتمكن من الإستحواذ على التكنولوجيا الزراعية والتحكم في العوامل المحددة للتبادل التجاري وما ينجز عنه من تنمية للصاد رات الزراعية.

عند تحليل إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة وما تتضمنه من سياسات وبرامج لتحقيق الأمن الغذائي المستدام تتضح الركائز الأساسية التي تبنى عليها هذه الإستراتيجية وهي:

-شمولية وتكامل سياسات وبرامج الأمن الغذائي.

-التركيز على دور القطاع الخاص في التنمية الزراعية والأمن الغذائي.

-دعم الإنتاج الزراعي والغذائي من خلال دعم أسعار بعض المنتجات الزراعية الغذائية أو دعم مستلزمات إنتاجها.

-توفير التمويل اللازم والكافي بشروط ميسرة.

-تنمية الموارد البشرية، من خلال إنشاء مراكز بحوث، وكذا مراكز إعادة البرامج للتدريب والإرشاد الزراعي.

-إقامة مشروعات البنية التحتية والمرافق العامة مثل الأسواق والطرق الزراعية والسدود والآبار والمخازن.

-العمل على تحقيق التكامل الأفقي و الرئسي للقطاع الزراعي.

-إعفاء مستلزمات الإنتاج من الرسوم الجمركية، و الحماية الجمركية لبعض المنتجات الوطنية التي تحقق مستويات معينة من الإكتفاء الذاتي.

- .حماية المستهلك من خلال دعم أسعار المواد الغذائية المستوردة [1]

الفرع الثاني :تحديات إستراتيجيات الأمن الغذائي في الجزائر

إن إستراتيجيات الأمن الغذائي في الجزائر تواجه العديد من التحديات المستقبلية و التي يمكن أن نوجزها في:

1-تواضع التقدم التقني في الإنتاج الزراعي ولضعف الخدمات الزراعية المساندة :

يتمثل التحدي الحقيقي للزراعة الجزائرية في القدرة على التوسع في إستخدام التقنيات الزراعية الحديثة لزيادة الإنتاج الزراعي، ولمواجهة الفجوة الغذائية المتزايدة الناجمة عن عجز الإنتاج الزراعي عن تغطية الإحتياجات الإستهلاكية من سلع الغذاء الرئيسية، ويؤدي هذا إلى الإطار المؤسسي لمجالات البحث و الإرشاد و التمويل الزراعي ومنظمات المزارعين . إلى جانب إحتكار الشركات العالمية الكبرى لإنتاج أصناف البذور و السلالات المحسنة.

2-تركيز سياسات الإمن الغذائي على محور الإكتفاء دون المحاور الأخرى :تتبنى الدولة مفهومها للأمن الغذائي يرتكز على تحقيق أعلى درجة ممكنة من الإكتفاء الذاتي دون إعطاء إهتمام خاص لباقي محاور الأمن الغذائي المتعلقة بالجودة وسلامة الأغذية، و استقرار المعروض من سلع الغذاء في السوق، وتأمين حصول الطبقات الفقيرة على إحتياجاتهم الضرورية من سلع الغذاء.

3-تركيز السياسات الزراعية على الإنتاج دون التسويق والتصنيع الزراعي :هناك خلل واضح بين جهود تنمية الإنتاج الزراعي من جانب، وجهود تنمية خدمات تسويق هذا الإنتاج من جانب آخر إذ تم إستثمار أموال كثيرة نسبيا في مجالات تنمية الإنتاج دون أن

[1] رزيقة غراب :مرجع سابق، ص58-59.

يصاحب ذلك ضخ إستثما رات ملائمة لتطوير تسويق وتصنيع هذا الإنتاج، مما ينطوي من إهدار شطر كبير من الإنتاج وتقليص الأثر التنموي للإستثما رات في قطاع الإنتاج.

يمكن القول أن حقيقة المشكلة الغذائية التي تعاني منها الجزائر لا ترجع فقط إلى الفشل في إستغلال الموارد الطبيعية المتاحة إستغلالا أمثلا وعقلانيا بل حتى سوء الإدارة والتسيير والتوزيع للمنتجات الغذائية، إضافة إلى النمط الإستهلاكي للمواطنين الذي يتصف بالتبذير أحيانا .كما أن إنعدام الأمن لا يقتصر فقط على مشكلة الإنتاج الزراعي بل هو أيضا مشكلة كيفية الحصول على الغذاء ومكافحة الفقر فهو يعد تحديا شاملا ولا يمكننا أن نضمنه دون تعاون جميع أصحاب المصلحة [1]

[1] حسين عبد المطلب الاسرج :تفعيل دور التصنيع الزراعي في تحقيق الامن الغذائي العربي، مجلة ايكونومكات، العدد 22، فبراير 2013 ، ص -7-ص8.

خلاصة الفصل:

تواجه معظم الدول النامية فجوة غذائية خطيرة وهي مرشحة للإتساع في السنوات المقبلة مع إنخفاض حجم الإنتاج الزراعي والغذائي من جهة، والنمو السكاني المتزايد من جهة أخرى، الأمر الذي بات يشكل تهديدا جديا لاسيما بعد أن أصبح الغذاء ورقة ضغط سياسية تلعبها الدول الغنية وشركتها الكبرى ضد دول العالم النامي.

لا يزال القطاع الزراعي الجزائري عاجزا على تلبية الإحتياجات الغذائية للسكان ، وتشكل العقبات التكنولوجية أهم المعوقات التي تواجه تطوير الزراعة الجزائرية حيث لايزال المستوى التقني متخلفا، بالإضافة إلى عدم فعالية السياسات الزراعية المتعاقبة والتي كرست فشلها بحدة الظروف المناخية الغير الملائمة في أغلب الأحيان.

ومن خلال هذا الفصل نجد أن الجزائر تعاني من التبعية الغذائية وتفاقم الفجوة الغذائية، حيث ما زالت قيمة الفجوة الغذائية مرتفعة وبنسب متصاعدة وتعود أسباب تفاقم العجز الغذائي في الجزائر إلى ضعف أداء القطاع الزراعي بسبب عدم معالجة المشكلات المزمنة في بنية هذا القطاع، ولهذا يجب السعي وبكل جدية لضمان أمن مستديم من خلال زيادة العناية بالقطاع الزراعي وتوسيع قاعدة عمل المنتج وتحسين الإنتاجية.

الفصل الثالث

تحليل الصادرات والواردات الزراعية في الجزائر

تمهيد :

تعد مسألة التنمية الإقتصادية والمحافظة على النمو الإقتصادي الشغل الشاغل للدول والهيئات ذلك لأن تحقيق التنمية الإقتصادية هي الهدف الرئيسي الذي تسعى معظم الدول وهو المقياس الأهم في تصنيف الدول.

لقد أدركت جميع الدول أهمية القطاع الزراعي كقطاع تنموي بديل لباقي القطاعات وعلى رأسها قطاع المحروقات خصوصا الدول النامية.

على إعتبار أن زيادة الإنتاج لمواكبة متطلبات المجتمع وإنتظام إنسياب المحاصيل الزراعية أمر ضروري لتحقيق التنمية الإقتصادية.

وفي الجزائر يعد القطاع الزراعي ركيزة أساسية لبناء الإقتصاد الوطني .

إن التنمية الإقتصادية تؤدي إلى زيادة الطلب على المواد الغذائية الزراعية ،وذلك لإرتفاع مستوى الإستهلاك نتيجة لإرتفاع الدخول من جهة .

ولمواجهة الزيادة في نمو السكان الطبيعي من جهة أخرى ولهذا فإن النشاط الزراعي يهدف إلى توفير المواد الغذائية لتلبية إحتياجات السكان .

حيث تعتبر الزراعة المصدر الوحيد للأغذية الذي لا يمكن تعويضه ،مهما بلغ الإنسان أو الدولة من تقدم ولذلك فإن تأخرها (أي الزراعة) سوف يؤثر تأثيرا كبيرا ومباشرا على القطاعات الأخرى ،الشيء الذي يتطلب زيادة الإنتاج وذلك لمواجهة فحسب

وإنما أيضا لمواجهة الإرتفاع الذي يحدث في الطلب على المنتجات الزراعية الناجم على الإرتفاع في الدخول ،وهذا يتطلب جهدا كبيرا وإلى عناية كبيرة للقطاع الزراعي لزيادة الإنتاج الغذائي حتى لا يتحتم على الدولة سد النقص الغذائي المحلي عن طريق الإستيراد بالعملة الصعبة النادرة دائما.

- **الصادرات والواردات الزراعية في الجزائر من 1999إلى2017[1]**

القيمة : مليون دولار

جدول 10حجم الصادرات والواردات الزراعية في الجزائر

السنوات	الصادرات	الواردات
1999	105،29	2686،22
2000	111،36	2781،61
2001	151،47	3016،52
2002	126،9	2950،51
2003	134،69	3560،56
2004	153،93	4773،2
2005	142،1	4539،04
2006	164،51	4676،99
2007	180،85	6077،2
2008	302،54	9242،16
2009	208،51	7252،07
2010	208،51	7826،71
2011	208،51	7826،71
2012	208،51	7826،71
2013	568،51	17517،58
2014	646،97	12872،89
2015	648،11	10247،78
2016	771،23	9085،66
2017	538،0	12032،0
المجموع	52،5997	12،136792

[1] **المنظمة العربية للتنمية الزراعية "الخرطوم** "، الكتاب السنوي للإحصاءات (1999.إلى2017)

من الجدول رقم (01) عرفت الواردات الزراعية تطورا خلال الفترة 1999الى 2008 حيث إنتقل حجمها من 2686.22 مليون دولار سنة 1999 إلى 9242.16 مليون دولار سنة 2008 أي بنسبة نمو 244 في المائة .

حيث بلغت القوى العاملة الزراعية 1250000 نسمة ، وعدد السكان الكلي 30416000 نسمة. قدرت المساحة المزروعة 8227000 هكتار وسجلت المجموع السنوي للأمطار 12839.0 ميليمتر سنة 1999[1].

في حين بلغت الصادرات الزراعية 105.29 مليون دولار سنة 1999 لترتفع إلى 302.54مليون دولار سنة 2008 بنسبة نمو 187 في المائة حيث تطورت القوى العاملة الزراعية 2244060 نسمة بمعدل نمو 80 بالمائة و 8424760 هكتار للمساحة المزروعة بمعدل نمو 2 بالمائة و تسجيل مجموع السنوي للأمطار 13325ملم في سنة 2008 .

حيث شهدت الجزائر إرتفاعا في فاتورة وارداتها السنوي من نفس السنة يرجع ذلك إلى زيادة مستويات التضخم في الأسواق العالمية حسب مؤشر الأسعار لمنظمة الأغذية والزراعة "فاو" فإن الأسعار سجلت إرتفاعا بنسبة 24بالمئة سنة 2007 وقفزت نهاية سنة 2008 إلى 50 في المائة .

بلغت الصادرات نحو 208.51 مليون دولار عام 2009 لترتفع إلى 538 مليون دولار سنة 2017 وذلك بمعدل نمو 158 في المائة .

بلغت اليد العاملة الزراعية في سنة 2009 إلى 2358340نسمة و قدرت المساحة المزروعة ب8423340 هكتار سجل المجموع السنوي للأمطار 15011ميليمتر.

[1] **المنظمة العربية للتنمية الزراعية** , الكتاب السنوي للإحصاءات ,المجلد رقم 19 , قسم الأمطار

وبالرغم من الدور الحيوي للقطاع الزراعي فالجزائر وما تم إنجازه من بعض أوجه التحسن خلال السنوات 2014 2015 2016 إلا أن ذلك يظل محدودا وضئيلا في أهميته نظرا لقلة المساحة المزروعة وشح الموارد المائية وتدني كفاءة الري .

وفي إطار التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية فقد إرتفعت الواردات الزراعية من حوالي 7826.71مليون دولار في عام 2012 إلى حوالي 17517.58 مليون دولار في عام 2013 أي بنسب نمو قدرها 124 في المائة.

كما إرتفعت الصادرات الزراعية من حوالي 208.51 مليون دولار إلى 568.51 مليون دولار خلال الفترة ذاتها أي بنسبة نمو 172 في المائة، وبلغ العجز في الميزان التجاري الزراعي حوالي 7618.2مليون دولار في عام 2012 وبلغ 16949.07 مليون دولار في عام 2013.

وقد أسهم إستمرار تزايد معدلات الطلب على السلع الزراعية وتواضع النمو الإنتاج الزراعي إلى إستمرار إتساع الفجوة الغذائية، وقد سجلت نسب الإكتفاء الذاتي تحسنا في عدد من السلع الغذائية الرئيسية في مقدمتها الزيوت و اللحوم والألبان .

كما سجلت بعض السلع شبه إكتفاء ذاتي كالبيض بنسبة حوالي 98 في المائة .

منحنى تطور حجم الصادرات والواردات الزراعية في الجزائر بالمليون دولار للفترة (1999-2017)

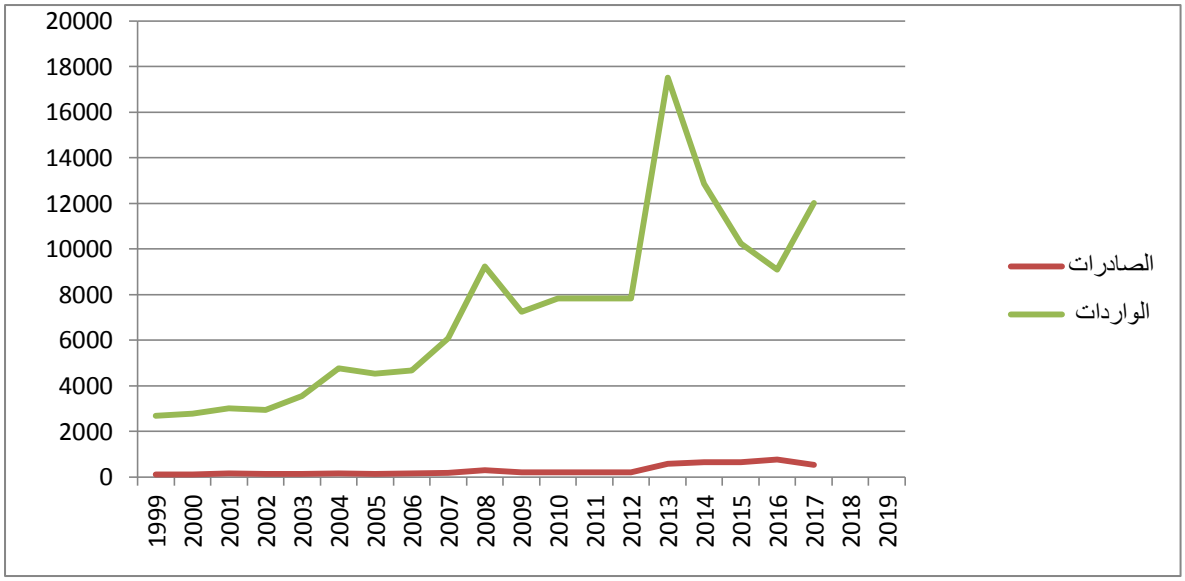

منحنى 1 تطور حجم الصادرات و الواردات الزراعية في الجزائر

من الشكل رقم (06) يتبين المعدل المتزايد لكمية الواردات الزراعية في الجزائر حيث إرتفعت من 2686.22 مليون دولار سنة 1999 إلى 17517.58مليون دولار سنة 2013 أي بلغ معدل نمو 552 في المائة ، هناك عدة عوامل لها تأثير على الكمية الواردات الزراعية فالجزائر ويمكن تصنيفها إلى العوامل الديموغرافية والعوامل الإقتصادية والإجتماعية من الطبيعي إن ينعكس تأثير الزيادة السكانية على كمية الواردات الزراعية كما يتضح من الجدول رقم (02) فقد إرتفع عدد السكان فالجزائر من 30.416مليون نسمة عام 1999 إلى 37.9 مليون نسمة عام 2013 .

- **تطور عدد السكان فالجزائر من 1999الى 2017**[1]

العدد : بالألف نسمة **القيمة : بالمليون دولار**

جدول11 تطور عدد السكان في الجزائر من 1999الى 2017

السنوات	عدد السكان	حجم الواردات	معدل نمو السكان
1999	30416	268،622	/
2008	34591	9242،16	0،121
2010	35978	7826،71	0،039
2013	37900	17517،58	0،053
2014	39114	12872،89	0،080
2015	39963	10247،78	0،021
2016	40836	9085،66	0،021
2017	41721	12032	0،021

من الجدول السابق يمكن الإشارة إلى أنه من المتوقع وجود علاقة طردية بين الطلب على الغذاء و عدد السكان (معدل النمو السكاني) ،فكلما زاد عدد السكان زاد الطلب على الغذاء ،أي زادت الكمية المطلوبة من الغذاء ، ومن ناحية أخرى تشير معظم التقارير والدراسات السابقة إلى أن عدد السكان و معدل النمو السكاني يعتبران من أهم العوامل الرئيسية المحددة للطلب على الغذاء في الدول النامية في الأجل الطويل ، ولهذا فإن النشاط الزراعي يهدف الى توفير المواد الغذائية لتلبية إحتياجات السكان ،حيث تعتبر الزراعة المصدر الوحيد للأغذية الذي لا يمكن تعويضه ،مهما بلغ الإنسان أو الدولة من تقدم ولذلك فإن تأخرها (أي الزراعة) سوف يؤثر تأثيرا كبيرا ومباشرا على القطاعات الأخرى ،الشيء الذي يتطلب زيادة الإنتاج وذلك لمواجهة فحسب ، وإنما أيضا لمواجهة

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية , الكتاب السنوي للإحصاءات عدد السكان من 1999الى2017

الإرتفاع الذي يحدث في الطلب على المنتجات الزراعية الناجم على الإرتفاع في الدخول ،وهذا يتطلب جهدا كبيرا وإلى عناية كبيرة للقطاع الزراعي لزيادة الإنتاج الغذائي حتى لا يتحتم على الدولة سد النقص الغذائي المحلي عن طريق الإسترداد بالعملة الصعبة النادرة دائما.

تختلف إتجاهات التوسع في الطلب على المواد الغذائية مع تحسن المداخيل ،وذلك بحسب الظروف السائدة و مستوى الحياة والثقافة، إلا أن هناك منتجات غذائية لا يتأثر إستهلاكها كثيرا جراء تغير المداخيل وهوا ما ينطبق على المنتجات المصنعة من القمح ، حيث أن إستهلاك الخبز لا يتأثر بتغيير المداخيل صعودا أو نزولا ، حيث لا يستطيع الفرد في حال انخفاض مستوى دخله أن يقلص من إستهلاك الخبز.

- **معدل نمو الصادرات والواردات الزراعية فالجزائر**

جدول 12 معدل نمو الصادرات والواردات فالجزائر

السنوات	الصادرات	الواردات	معدل النمو للصادرات	معدل النمو للواردات
1998	478،18	839،19	/	/
1999	105،29	2686،22	-0،78	2،20
2000	111،36	2781،61	0،06	0،04
2001	151،47	3016،52	0،36	0،08
2002	126،9	2950،51	-0،16	-0،02
2003	134،69	3560،56	0،06	0،21
2004	153،93	4773،2	0،14	0،34
2005	142،1	4539،04	-0،08	-0،05
2006	164،51	4676،99	0،16	0،03
2007	180،85	6077،2	0،10	0،30
2008	302،54	9242،16	0،67	0،52

2009	208،51	7252،07	-0،31	-0،22
2010	208،51	7826،71	0،00	0،08
2011	208،51	7826،71	0،00	0،00
2012	208،51	7826،71	0،00	0،00
2013	568،51	17517،58	1،73	1،24
2014	646،97	12872،89	0،14	-0،27
2015	648،11	10247،78	0،00	-0،20
2016	771،23	9085،66	0،19	-0،11
2017	538،0	12032،0	-0،30	0،32

سجلت الصادرات الزراعية الجزائرية 1999 إنخفاض بنسبة 78في المائة بالمقارنة بالعام السابق، وبالمقابل سجلت قيمة الواردات الزراعية زيادة بلغت 220في المائة ونتيجة لهذه التطورات، فقد بلغ عجز الميزان التجاري لعام 1999إلى حوالي 2580.93 مليون دولار، في حين إرتفعت الواردات الزراعية إلى 2761.6 مليون دولار عام 2000 بمعدل نمو 6 في المائة وبلغ حجم الصادرات 111.36 مليون دولار بمعدل نمو 4 في المائة من نفس السنة، وعلى ذلك زاد العجز في الميزان التجاري الزراعي من 2580.39 مليون دولار سنة 1999 إلى 2670.25 مليون دولار سنة 2000 بمعدل نمو بلغ 4 في المائة، حيث حققت أعلى قيمة للواردات سنة 2013 والتي بلغت 17517.58مليون دولار في حين بلغت الواردات سنة 2012الى 7826.71مليون دولار ، بمعدل نمو بلغ 124 في المائة ، بلغ حجم الصادرات سنة 2012 إلى حوالي 208.51 مليون دولار ليرتفع إلى 568.51 مليون دولار سنة 2013، بمعدل نمو بلغ 173 في المائة محققا أعلي نسبة نمو، وعلى ذلك زاد العجز في الميزان التجاري الزراعي من 7618.2 مليون دولار سنة 2012 إلى 16949.07 مليون دولار سنة 2013 وذلك بنسبة زيادة تقدر بـــ 122 في المائة.

الميزان التجاري الزراعي من 1999الى 2017

القيمة: مليون دولار أمريكي

جدول 13 الميزان التجاري الزراعي للجزائر

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
1999	105،29	2686،22	-2580،93
2000	111،36	2781،61	-2670،25
2001	151،47	3016،52	-2865،05
2002	126،9	2950،51	-2823،61
2003	134،69	3560،56	-3425،87
2004	153،93	4773،2	-4619،27
2005	142،1	4539،04	-4396،94
2006	164،51	4676،99	-4512،48
2007	180،85	6077،2	-5896،35
2008	302،54	9242،16	-8939،62
2009	208،51	7252،07	-7043،56
2010	208،51	7826،71	-7618،2
2011	208،51	7826،71	-7618،2
2012	208،51	7826،71	-7618،2
2013	568،51	17517،58	-16949،07
2014	646،97	12872،89	-12225،92
2015	648،11	10247،78	-9599،667
2016	771،23	9085،66	-8314،431
2017	538،0	12032،0	-11494
المجموع	5580،502	136792،12	-131211،618

ثبت من الجدول السابق ، أن الجزائر تعتمد كثيرا على واردات الغذاء من الخارج ، اذ وصل حجم الواردات الغذائية سنة 1999 الى 2686.22 مليون دولار امريكي في المقابل حققت نفس السنة صادرات بقيمة 105.29 مليون دولار امريكي ، حيث سجلت عجز في الميزان التجاري الزراعي 2580.93مليون دولار أمريكي ، ونلاحظ زيادة في العجز في الميزان التجاري بمعدل 556 في المائة للفترة من 1999 إلى 2013 حيث بلغ العجز 16949.07 مليون دولار أمريكي سنة 2013 ، لتبين عدم مقدرة الإنتاج الداخلي على تغطية جزء كبير من الإحتياجات الداخلية للمنتجات الزراعية.

وأمام إمكانية زيادة فاتورة الغذاء نتيجة لتخفيض الدول المتقدمة دعم الصادرات الزراعية ، يبقى تشجيع الإنتاج المحلي عن طريق تقديم الدولة لمساعدات و حوافز للإنتاج الزراعي الداخلي في الحدود التي يسمح به إتفاق الزراعة .

منحنى تطور معدل نمو الصادرات والواردات الزراعية فالجزائر من 1999الى 2017

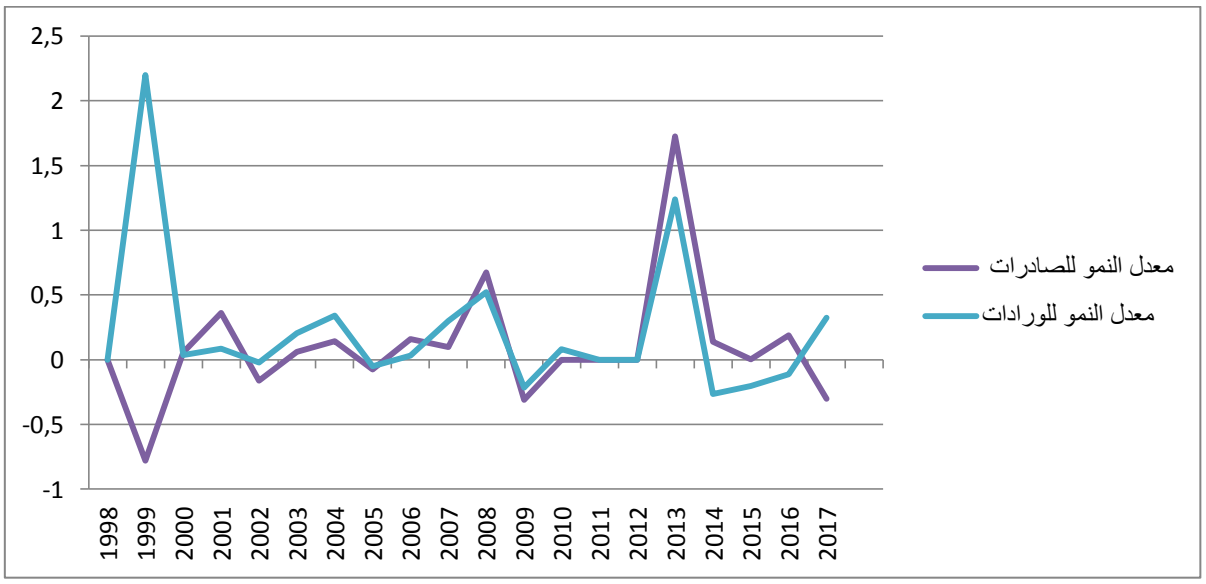

منحنى 2 تطور معدل نمو الصادرات و الواردات الزراعية في الجزائر

- **أهم الواردات الزراعية فالجزائر من 1999الى2016[1]**

القيمة : مليون دولار أمريكي

جدول14 أهم الواردات الزراعية في الجزائر

السنوات	الواردات	الحبوب	الفواكه	اللحوم
1999	2686،22	900،04	0،31	41،49
2000	2781،61	912،87	0،36	33،33
2001	3016،52	1027،18	31،5	10،54
2002	2950،51	1283،56	102،23	35،2
2003	3560،56	1141،75	99،69	88،57
2004	4773،2	1400،9	119،25	179،74
2005	4539،04	1436،87	99،8	220،29
2006	4676،99	1472،97	99،37	164،04
2007	6077،2	184618	120،47	141،53
2008	9242،16	3936،43	152،83	173،63
2009	7252،07	2325،14	199،49	172،21
2010	7826،71	2325،14	199،49	172،21
2011	7826،71	1816	199،5	173،4
2012	7826،71	1816	199،5	173،4
2013	17517،58	2531،56	240،97	187،38
2014	12872،89	1607،93	482،85	314،37
2015	10247،78	1843،76	437،13	260،66
2016	9085،66	1783،21	309،45	233،32

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية , الكتاب السنوي للإحصاءات من1999الى2016

- **تطور صادرات الجزائر من المنتجات الفلاحية**

أن ظروف الإقتصاد الوطني اليوم تستدعي تشجيع الصادرات الأخرى كالفلاحة مثلا، وبما أن الجزائر تعتمد بدرجة كبيرة على العائدات النفطية ، ومن أجل تحريك عجلة التنمية الإقتصادية، قامت الدولة بالنظر في إمكانية زيادة القدرة الإنتاجية للمؤسسات العاملة في المجال الفلاحي و دفعها نحو التصدير عن طريق تقديم حوافز و تسهيلات، ووضع خطط و إستراتيجيات لهاته المؤسسات لزيادة فرص التصدير، و مواجهة المنافسة الشرسة على المستوى الدولي .

أهم الصادرات الجزائرية من 1999 إلى 2016[1]

تمتلك الجزائر ثروة متنوعة من المنتجات الزراعية تمكنها من منافسة المنتجات العالمية إذ وفرت لها الظروف و الإمكانيات لعرض هذه المنتجات في الأسواق الدولية ، وبفضل مجهودات و إعانات الدولة الموجهة لدعم الفلاحين حيث أمكنها ذلك من تصدير بعض المنتجات .

القيمة : مليون دولار

جدول 15 أهم الصادرات الزراعية في الجزائر

1999	105،29	/	0،02
2000	111،36	/	/
2001	151،47	/	/
2002	126،9	/	/
2003	134،69	/	2،07
2004	153،93	/	2،12

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية, الكتاب السنوي للإحصاءات

2005	142،1	/	3،01
2006	164،51	/	2،07
2007	180،85	/	2،44
2008	302،54	0،12	6،6
2009	208،51	6،65	1،82
2010	208،51	6،65	1،82
2011	208،51	3،1	3،3
2012	208،51	3،1	3،3
2013	568،51	273،04	0،39
2014	646،97	229،39	0،72
2015	648،11	150،41	1،57
2016	771،23	231،11	0،92

نلاحظ من خلال الجدول أن صادرات السكر المكرر عرفت تطورا حيث إنتقلت من 0.12 مليون دولار سنة 2008 ، لتصل الى 6.65 مليون دولار سنة 2010 ، وسجلت إنخفاض في سنة 2011 و 2012 قدرت الكمية ب3.1 مليون دولار امريكي ، بمعدل 53 في المائة، أما بالنسبة لسنة 2013 سجلت أكبر قيمة حيث قدرت ب273.04 مليون دولار بمعدل نمو 870 في المائة .

و تسعى الجزائر جاهدة لزيادة صادراتها من المنتجات الزراعية رغم إنخفاض قيمة الصادرات، ويرجع سبب تدني تصدير هذه المنتجات إلى العوامل التالية:

-غياب إطار مهني للمتعاملين في مجال تصدير المنتجات الفلاحية.

-عدم مساهمة البنوك في تمويل الصادرات الفلاحية .

-صعوبة دخول بعض الأسواق الدولية .

-ضعف و الإفتقار لوسائل التبريد و النقل التي تحافظ على سلامة المنتجات .

تطور المساحة الفلاحية بالجزائر

عرفت الأراضي الفلاحية بالجزائر تطورا ملحوظا خلال الفترة (2000-2012) نتيجة التشريعات التشريعات المطبقة و الخاصة بالعقار الفلاحي وكذا ما جاءت به برامج مخطط التنمية الفلاحية و الريفية وكذا سياسة التجديد الفلاحي والريفي ، حيث إنتقلت المساحة الفلاحية الإجمالية من 40.9 مليون هكتار عام 2000 الى حوالي 42.5 مليون هكتار سنة 2012 ، هذا ما يوضحه الجدول التالي :

الوحدة مليون هكتار

البيان	2000	2005	2009	2011	2012
المساحة الإجمالية	40،9	42،38	42،47	42،44	42،5
النسبة المئوية للمساحة الفلاحية من المساحة الإجمالية	17،2	17،8	17،83	17،82	17،8
المساحة الفلاحية المستغلة	8،2	8،39	8،42	8،42	8،45
نسبة المساحة الفلاحية المستغلة من إجمالي المساحة الفلاحية	20،1	19،8	19،83	19،83	19،8
المساحة المسقية (ألف هكتار)	489،09	803،88	/	987،005	1042،92
نسبة المساحات المستغلة من المساحات الفلاحية المستغلة	5،97	9،54	/	11،72	12،42[1]

[1] عمراني سفيان ,**سياسة التجديد الفلاحي و الريفي كاستراتيجية لكسب رهان الغذائي المستدام بالجزائر** , الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي , في ضوء المتغيرات و التحديات الاقتصادية الدولية , جامعة الشلف , يومي 23-24 نوفمبر 2014 , ص 12

يلاحظ أيضا من الجدول أعلاه زيادة المساحة الفلاحية المستغلة ، حيث إنتقل من 8.2 مليون هكتار سنة 2000 إلى 8.45 مليون هكتار ، كما شهدت المساحات المسقية تزايدا ملحوظا حيث إنتقلت من 489.090 الف هكتار الى 1042.920 ألف هكتار سنة 2012.

تطور الإنتاج الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2000_2016)

يتكون الإنتاج الفلاحي النباتي فالجزائر من الحبوب بأنواعها، البقول الجافة، الخضر، الزراعات الصناعية، الحمضيات، الأشجار المثمرة، الكروم، وتعتبر الحبوب بأنواعها منتجات غذائية إستراتيجية لكن تطورها يبقى مرهون بدرجة كبيرة بكميات الأمطار، مما جعلها تشهد تذبذبا في تطورها، ويبقى إستعمال التقنيات الحديثة لمختلف المنتجات قليل جدا فيما يخص تهيئة التربة و تسميدها و حصدها، وكذا آليات التخزين والتوزيع لم تشهد تحديث في هياكلها، كل هذه الأمور ساهمت في عدم تحقيق الإكتفاء الذاتي خاصة فيما يخص شعبة الحبوب، حيث تشير الإحصائيات إلى أن مردود الهكتار الواحد سنة 2014 كان 1369 كغ ،وإذا ما قورن مع الدول العربية أخرى فإننا نجد الجزائر تحتل المرتبة الثالثة عشر من بين تسعة عشر دولة عربية والجدول التالي يوضح تطور الإنتاج ألفلاحي الجزائري في شقه النباتي :

جدول 16 تطور الإنتاج الفلاحي النباتي في الجزائر (2000_2016)

المنتجات	الحبوب بأنواعها	البقول الجافة	الخضر	الزراعة الصناعية	الحمضيات	الأشجار المثمرة	الكروم
2001/2000	26592	384	33622	4749	4700	11061	1962
2001/2002	16529	435	38374	4291	5195	11742	2344
2002/2003	42660	577	40089	4440	5599	12937	1962
2003/2004	40328	580	54800	5982	6091	15954	2839
2004/2005	35274	471	59266	5246	6274	16759	3340
2005/2006	40177	441	59291	2628	6803	18298	3981
2006/2007	36019	501	55243	2689	6805	14905	2450
2007/2008	15357	402	60681	5288	6974	18082	4020
2008/2009	52532	643	72913	4000	8445	21752	4925
2009/2010	40021	723	86404	7777	7881	23129	5606
2010/2011	42472	788	95692	7237	11068	28380	4026
2011/2012	51317	843	104023	8759	10878	26521	5431
2012/2013	49123	958	118644	9380	12049	30841	5708
2013/2014	34353	937	123000	10900	12700	42051	5830
2014/2015	37576	873،95	125000	13000	/	/	5680
2015/2016	33000	/	/	/	/	/	/[1]

[1] الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ,جامعة الدول العربية , المجلد: 29, 30, 31, 32, 33, 34, 35.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن جل المنتجات عرفت تطورا ملحوظا خلال المراحل الثلاث (2000–2004) ، (2005–2009) ، (2010–2014) ، فالنسبة للحبوب بأنواعها عرف متوسط إنتاجها مسارا تصاعديا خلال الفترات من 32276600 قنطار إلى 36821200 قنطار ،ثم 42979000 قنطار على الترتيب ، ويعود هذا المنحنى التصاعدي بالدرجة الأولى إلى حجم الأمطار المتساقطة وكذا زيادة المساحة المخصصة لزراعة الحبوب ، كما تبنت الدولة الجزائرية إجراءات تحفيزية لمنتجي الحبوب إبتدءا من سنة 2008 ، أين قررت الحكومة رفع سعر شراء الحبوب ، فبالنسبة للقمح إرتفع سعر الشراء من 2100 دج إلى 4500 دج ، أما القمح اللين فقد إرتفع من 1950 دج إلى 3500 دج ، في حين إرتفع سعر شراء الشعير من 1500 دج إلى 2500 دج ، ولكن بالرغم من هذه الزيادة إلا أن الجزائر لم تتمكن من تحقيق الإكتفاء الذاتي ، حيث إحتلت الجزائر المرتبة الثالثة من بين 21 دولة عربية خلال 2014 بتكلفة إستراد إجمالية بلغت 3641.35 مليون دولار .

أما فيما يخص البقوليات فقد عرف تزايدا مستمرا فمن 384000 قنطار عام 2000 انتقل إلى 873950 قنطار سنة 2015 ، و نفس الشيء لم تصل إلى تلبية الكميات المطلوبة حيث إستوردت ما قيمته 229.38 مليون دولار أمريكي سنة 2014 ، هذا بالرغم من التشجيعات التي تبنتها وزارة الفلاحة المتمثلة في الحث عن العودة إلى إنتاج البقوليات خاصة في الولايات التي تتميز بإنتاجية كبيرة لهذا النوع من المنتجات، ويكاد ينطبق نفس الشيء بالنسبة للخضر التي عرفت مستوى مختلفا من سنة لأخرى بين الإرتفاع و الإنخفاض إلا أنها عرفت إنخفاضا واضحا خلال السنوات الأخيرة، و يعود السبب في ذلك التراجع في إنتاج البطاطس لسنتين حيث إنخفض الإنتاج الإجمالي من هذه المادة بنسبة 5.16 في المائة ، 3.71 في المائة ما بين 2013 و 2015 ، حيث بلغ إنتاج البطاطس سنة 2013 مستوى 49280300 قنطار لينتقل سنة 2014 إلى 46735200 قنطار ، وشهد إنخفاضا سنة 2015 .

أما في ما يخص باقي المنتجات (الزراعات الصناعية ، الحمضيات ،الأشجار المثمرة ، الكروم) ، فإنها شهدت مستوى تصاعديا خلال هته الفترة نتيجة توسع مساحتها ، وزيادة المساحة المسقية منها ، وكذا السياسات التي تبنتها وزارة الفلاحة في مجال الإستثمار ألفلاحي .

- **حجم التجارة البينية الزراعية الجزائر مع الدول العربية من1999إلى 2016**

جدول17 حجم التجارة البينية الزراعية الجزائرية مع الدول العربية

القيمة : ألف دولار أمريكي

السنوات	الدول العربية
1999	56753
2000	19191
2001	27961
2002	173526
2003	144338
2004	90153
2005	122249
2006	92289
2007	110731
2008	137236
2009	223318
2010	233904
2011	373310
2012	251656
2013	93634
2014	511345
2015	383382
2016	484875
المجموع	3529851

من الجدول السابق يتضح إنخفاض حجم التجارة البينية الزراعية الجزائرية مع الدول العربية من 56753 ألف دولار سنة 1999 لتصل إلى 19191 ألف دولار سنة 2000 بمعدل 66.1 في المائة .

حيث إنخفضت الواردات البينية من 26589 ألف دولار أمريكي سنة 1999 إلى 14568الف دولار أمريكي عام 2000 ، بمعدل بلغ 45 في المائة .

وبلغت الصادرات البينية 30164الف دولار أمريكي لسنة 1999 لتنخفض سنة 2000 إلى 4622ألف دولار أمريكي بمعدل 84.6 في المائة .

ويلاحظ إرتفاع حجم التجارة البينية سنة 2002الى 173526 ألف دولار أمريكي بمعدل نمو بلغ 521 في المائة .

شهدت الجزائر إرتفاعا في حجم التجارة البينية العربية في السنوات 2008 و 2009 حيث سجلت 137236الف دولار أمريكي و 223904 ألف دولار أمريكي على التوالي من نفس الفترة ، بمعدل نمو بلغ 63 في المائة .

ويلاحظ أن الجزائر إنضمت إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال عام 2008 ، قامت بإزالة جميع الرسوم الجمركية على السلع العربية المنشأ بداية من 2009.

مما أسهم كثيرا في تنشيط حركة التجارة و الدول العربية ، إنخفض حجم التجارة البينية سنة 2013 إلى 93634 ألف دولار أمريكي .

في حين عرف فائض فالميزانية التجارية للجزائر تناقص بنسبة 54 في المائة سنة 2013 و إنخفاض عائدات المحروقات التي لا تزال تشكل 97 في المائة من العائدات و هذا راجع إلى تراجع متوسط أسعار البترول[1].

[1] http://www.algex.dz/index.php/ar/

خلاصة الفصل:

إن تطور القطاع ألفلاحي في الجزائر يتطلب الإستمرار في البحث عن الإصلاحات الزراعية التي تتوافق والبيئة المحفزة على التطور .

حيث يعتبر تأهيل القطاع ألفلاحي الجزائري أولوية هامة ، كون هذا القطاع يعول عليه كثيرا في تنوع الموارد والمداخيل والخروج من إقتصاد الريع إلى إقتصاد دائم الإنتاج وبالرغم من تعاقب كثير من السياسات الزراعية منذ الإستقلال ، زيادة على الإصلاحات التي باشرتها الدولة بدعم قوي منذ بداية الألفية الثالثة يظل القطاع الزراعي بعيد عن المستوى المرغوب فيه .

سواء في تحقيق الإكتفاء الذاتي أو دعمه للإقتصاد الوطني،بل لا يزال عنوان للتبعية الغذائية الكبيرة للخارج وبقاء الجزائر منطقة عجز غذائي .....

إن إتساع الفجوة الغذائية كما هي عليه الآن ، يعني إستحالة الوصول إلى مرحلة الإكتفاء الذاتي في المدى القريب، ويبقى اللجوء للخارج لإستيراد السلع الغذائية الضرورية لتلبية إحتياجات السكان من الغذاء هو الملجأ الذي تأخذ به الجزائر .

بالرغم من إمكانيات تحقيق الإكتفاء الذاتي أو الأمن الغذائي في بعض المواد الإستهلاكية الأساسية، و مما يزيد من حدة التبعية هو تركيز الصادرات والواردات لمنطقة جغرافية واحدة، فقد بلغت الواردات الغذائية من الاتحاد الأوروبي سنة 2001 نحو 48 في المائة من إجمالي الواردات من باقي مناطق العالم.

بينما بلغت الواردات من الولايات المتحدة الأمريكية نحو 10 في المائة ، وهذا يؤثر سلبا على عائدات البترولية التي يتم الحصول عليها بالدولار بينما معظم الواردات هي بالأورو .

مما يزيد ضغوطا على الإحتياطي من العملة الصعبة ، غير أن شروط تعزيز قدرات الجزائر الإنتاجية ممكن ، وذلك بتدعيم التكامل العربي البيني و ترقية التبادلات

التجارية الزراعية بإزالة كل الإجراءات التي من شأنها تعطيل مثل هذا التقارب ، وتفعيل السوق العربية المشتركة .

كما تبقى الشراكة الأورو متوسطية رهانا أخر يحتاج إلى تفعيل أكثر ، غير أن هذا الهدف يبدو بعيد المنال ، ليستمر القطاع الزراعي يعيش ظروفا لا تبعث بالاطمئنان .

خاتـمة

خاتمة:

تعتبر الزراعة بالنسبة لجميع الدول ركيزة أساسية للتنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية و البيئية، و نظرا لمحدودية الموارد الزراعية في الجزائر فإنه ينبغي الحرص أكثر على دور الزراعة التنموي بأبعاده الثلاثة، و التعامل مع القطاع الزراعي على هذا الأساس المتعدد الجوانب و البعيد المدى، الذي لا يكتفي بمقياس العائد الاقتصادي وحده بل يتعداه إلى العوائد الاجتماعية و البيئية التي تتصل بأمن البلد و سلامة البيئة و صحة المواطنين، و إن كان لا ينبغي لهذا أن يغفل شروط الكفاءة الاقتصادية، و السعي من حيث المبدأ لبناء الاقتصاد الزراعي على أساس الميزة النسبية و متطلبات المنافسة السعرية و النوعية إلى أقصى حد ممكن، وتقليص تكاليف الدعم على الحكومة و المواطنين، و الأخذ بعين الاعتبار ضرورة التوازن الأنسب في توزيع الموارد بين استخداماتها المختلفة الزراعية و غير الزراعية .

مما سبق نخلص إلى نتيجة هامة، و هي إن مساهمة القطاع الزراعي في مجال التنمية الاقتصادية تعد ضعيفة بحيث أدت إلى تبعية واضحة، سواء على مستوى المواد الغذائية أو المواد الأولية، و تعبر على ذلك بصدق القيمة العالية للواردات التي ساهمت في تكريس عجز الميزان التجاري للمنتجات الزراعية من جهة، و إلى امتصاص جزء كبير من العملة الصعبة المتأتية من العائدات النفطية من جهة أخرى .

إن تحقيق الأمن الغذائي سعيا للوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي، يتطلب الأخذ بمبادئ و فلسفة التنمية المستدامة التي تراعي مختلف العناصر، فالتنمية المستدامة لا تمثل فقط الأساليب الإنتاجية التي تعظم الإنتاج أو إتباع الأنظمة الإنتاجية التي تمنع من تدهور الموارد بواسطة عمليات التدهور المختلفة، أو مواجهة المتطلبات البشرية من حيث نوعية و جودة المنتجات و متطلبات الصحة البشرية و الحيوانية، بل يدخل في صلب متطلباتها تحقيق العائد الاقتصادي و ما يتضمنه من مؤثرات السوق المحلية و الدولية و ما تحمله من أدوات و آليات تنظيمية و إجراءات متطورة و متغيرة، و بهذا تستطيع الزراعة

الجزائرية أن تصل إلى معدلات مقبولة من الأمن الغذائي مدعومة في ذلك بالتكامل البيني العربي و التعاون الإقليمي .

نتائج الدراسة: من تتبعنا لتطورات القطاع الزراعي، واستنادا لما تم جمعه من احصائيات ومعدلات ونسب مئوية متعلقة بالمساحة والانتاج والانتاجية،فقد تشكلت اجابات مباشرة عن الفرضيات التي انطلق منها البحث

اختبار الفرضيات على ضوء النتائج :

1ــ **بالنسبة للفرضية الأولى ونصها: "بناء على الخصائص المواردية التي تتمتع بها،يمكن للزراعة الجزائرية تحقيق اكتفاء ذاتي نسبي** "، وقد تجمعت معطيات الاجابة من خلال النسب والمعدلات التي أوضحت أن الموارد الطبيعية من أرض زراعية وموارد مائية ، وموارد بشريةومالية هي متوفرة نسبيا غير أن واقع الانتاج الزراعي غير كافي ، حيث تبين بأن الزراعة الجزائرية في مجال الغذاء تعرف وضعية متذبذبة وبعيدة عن المعدل المطلوب ، فهي غير مكتفية ودائما تلجأ للإيستيراد لسد العجز في ذلك

2. **بالنسبة للفرضية الثانية ، والتي تقول : " ان انتاج محاصيل أساسية (نباتية و حيوانية) قادر على تحقيق مستوى من الأمن الغذائي للسكان ، وضمان استقلالية اقتصادية للدولة** "، فإن تفاصيل الاجابة تتجلى من محتويات الجداول والنسب المئوية لمعدلات الاكتفاء ، ووضعية الميزان التجاري لهذه السلع ، **ليتبين بأن تبعية الجزائر في مجال الغذاء كبيرة وقد تهدد استقلالية القرار الاقتصادي للدولة. وتنذر باستفحال الوضع أكثر مستقبلا في ضوء المعطيات المتوفرة** ، وعليه فإن الفرضية لم تتحقق .

3. **بالنسبة للفرضية الثالثة ، والتي مفادها : " وجود امكانيات وفرص غير مستغلة لتحقيق تنمية زراعية مستدامة من أجل اكتفاء ذاتي وفقا لإستراتيجية تراعي :**

– البعد الاقتصادي من خلال مؤشرات اقتصادية واقعية (رفع قدرات الانتاج وتحسين الانتاجية) .

- البعد الاجتماعي ، من خلال مشارطة واستفادة كل فئات المجتمع

- البعد البيئي من خلال سياسة عملية تراعي حق الاجيال القادمة وتحافظ على البيئة

توصيات الدراسة :

يبدو أن أغلب المشاكل التي صادفت وتصادف القطاع الزراعي ، هي مشاكل وإن كانت تعتبر غلى حد ما نتيجة منطقية وطبيعية في عملية التنمية في بلد نامي ، يفتقد لمبدئي العقلانية والرشد ، فهي من جهة اخرى ترجع لانعدام العناية التي تولى لهذا القطاع ، واتخاذ إجراءات تنظيمية دون سابق فحص وتمحيص، ودون إستشارت خبراء ومختصيين محليين هم أدرى بالظروف الموضوعية المستمدة من الواقع.ان اتباع سياسات فعالة لتطوير القطاع الزراعي سيكون بالضرورة مرتبطا ومؤثرا في تحقيق الأهداف الاجتماعية لزيادة العمالة والدخول النقدية لصغار المزارعين، كما أن التركيز على الزراعة سيعطي دفعة قوية للتصنيع الزراعي. الغذائي خصوصا، حيث يعتبر ذلك الميزة النسبية للدول النامية، كما وتعطي صناعات احلال الواردات مجالا جديدا للتوسع الصناعي، ومن ثم تجنب التبعية الغذائية وبخاصة في مجال السلع الأستراتيجية، أو الواسعة الاستهلاك، بالسعي لازالة المعوقات والمشاكل التي تعرقل مساره، وذلك بالعمل على ما يلي:

نتائج توصيات هذه الدراسة:

1. وضع سياسات زراعية واضحة تمكن الفلاح من العمل في اطارها باطمئنان من ناحية الأسعار والاستيراد والتصدير والدعم،كما يجب أن تكون تلك السياسة مستقرة و مستمرة على الأقل على المديين القصير و المتوسط.

2. صيانة الموارد الطبيعية من غابات و تربة و مصادر مياه ...الخ، و ترشيد إستغلالها و إعادة صياغة القوانين و التشريعات الزراعية لحمايتها.

3. المحافظة على المساحة الصالحة للزراعة و زيادة نصيب الخبوب منها، و إنقاص المساحات البور إلى حدها الأدنى.

4. تشجيع إستصلاح الأراضي الزراعية بالسهر على توفير مستلزمات ذلك بشروط ميسرة.

5. تبني سياسة حكيمة في مجال الري، فبدون ماء لن تكون هناك زيادة في الإنتاج أو في الإنتاجية.

6. توفير المدخلات الزراعية المحسنة من أسمدة و مبيدات...إلخ.

7. العمل على إقامة خدمات التنمية المستدامة و الكافية من طرق و مواصلات و وسائل نقل و تخزين و مراكز بحوث.

قائمة المصادر

والمراجع

أولا: المصادر والمرجع:

1- بركان بن خيرة، سياسة الاحلال بين انتاج القمح الصلب والقمح اللين وتوسيع المساحة المسقية في الجزائر، اطروحة دوكتوراه علوم، جامعة الجزائر 3، 2015/2014.

2- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الاجراءات المتخذة خلال اجتماع اطارات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية المنعقد ايام 19/18 جويلية 2008.

3- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الاجراءات المتخذة خلال اجتماع اطارات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية المنعقد

4- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، تجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي، الاجراءات

5- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي – عرض وأفاق، ماي 2012.

6- زهير عماري، القطاع الزراعي في الجزائر بين الامكانات المتاحة واشكالات الاكتفاء الذاتي ..اين الخلل ؟ دراسة قياسية منذ 1980، مداخلة في الملتقى الدولي حول استدامة الامن الغذائي في الوطن العربي في ظل المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة الشلف، 24/23 نوفمبر 2014.

7- زهير عماري، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي في الجزائر، اطروحة دكتورة، جامعة بسكرة، 2014/2013.

8- غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري واشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2012/2011.

9- المتخذة لفائدة الفلاحين والمربين ومتعاملي الصناعات الغذائية الفلاحية في اطار قانون المالية التكميلي لسنة 2008، 28 جويلية .

10- مصطفى قريد، استخدام التحليل الكمي الاقتصادي لدراسة انتاج القمح في الجزائر1987- 2012، اطروحة دكتوراه، جامعة سطيف 2016/2015.

11- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية. (بلا تاريخ). تم الإسترداد من المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

12- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية. (بلا تاريخ). تم الإسترداد من المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

13- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية . (بلا تاريخ). تم الإسترداد من المنظمة العربية للتنمية الزراعية .

14- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية . (1999). تم الإسترداد من المنظمة العربية للتنمية الزراعية .

15- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، جامعة الدول العربية ، المجلد: 29، 30، 31، 32، 33، 34، 35.

16- [1]المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات ، المجلد رقم 19 ، قسم الأمطار .

17- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات عدد السكان من 1999إلى2017 .

18- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات من1999الى2016 .

19- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات .

20- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، الكتاب السنوي للإحصاءات (1999.إلى2017).

1- Algérien ، MADR ، Plan national de développement agricol 2001.

2- Algérien ، MADR ، projet de programme quinquennal de développement (2010/2014) ، Mars 2009.

3- Algérien ، Institut national de la recherché agronomique d'Algérie Deuxiéme rapport national sur L'état des ressources phytogénétiques ، INRAA/juin ، 2006.

4- http://www.algex.dz/index.php/ar/.